الانعكاسات الاقتصادية للاستقرار السياسى والامنى (دراسة فى الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٩)

دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية

د / أيمن أحمد على عبد الغفار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد - كلية الحقوق - جامعة أسوان

المقدمة

أولا: موضوع البحث

يتناول موضوع البحث الانعكاسات الاقتصادية للاستقرار السياسى والامنى (دراسة فى الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٩) وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية ،حيث أثرت الأوضاع السياسية والأمنية التى حدثت بعد الثورات فى الدول العربية على القطاعات الاقتصادية بالسلب، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني أثر على كافة القطاعات الإنتاجية من صناعات فى أنشطة مختلفة والقطاعات الخدمية سواء فى قطاعات السياحة ،قطاع الاتصالات وغيرها من الأنشطة الخدمية .

وتوجد علاقة تكامل بين كلا من الاستقرار السياسى والأمني والإستقرار الاقتصادي ، فإذا كان هناك استقرارسياسى وأمني فمن الطبيعي أن يكون هناك إستقرار اقتصادي بغض النظر عن مصادر الإيرادات العامة ، حيث أن إنهيار بعض الاقتصادات فى العالم كان سببه الأول عدم الاستقرار السياسى والأمني فإذا ما وجد هذا الأخير أثر ذلك بالسلب على إيرادات الدولة وبالتالى يؤثر على اقتصادها الوطنى بالسلب حيث يحدث عجز فى ميزان مدفوعاتها وعلى العكس من ذلك إذا ما وجد الإستقرار الأمنى والسياسى شجع ذلك على إنشاء الصناعات فى المجالات المختلفة وبالتبعية المساهمة فى الحد من مشكلة البطالة وتشجيع المشروعات التى تحقق نمواً اجتماعياً واقتصادياً فى كافة المجالات.

فالاستقرار السياسى والأمني عامل من عوامل الازدهار والرخاء الاقتصادي حيث إن الاضطرابات السياسية والأمنية بما تتركه من أثر على المشروعات الاقتصادية

سواء الإنتاجية منها أو الخدمية تعد عامل إضعاف للأداء الاقتصادي القومي، وبالتالي تؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي[1].

ثانيا: إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الأساسية فى موضوع البحث فى معرفة الإجابة على سؤال ماهية الانعكاسات الاقتصادية للاستقرار السياسى والامنى فى الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٩ على الدول العربية

وبالتبعية يتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى وهى :

ما المقصود بالاوضاع الامنية والسياسية.

ما هى العلاقة التى تربط الاوضاع الامنية والسياسية بالاستقرار الاقتصادى.

ماهية الأثار الإقتصادية المترتبة على الأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية الافريقية .

ماهية الأثار الإقتصادية المترتبة على الأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية الاسيوية .

ثالثا: منهج البحث

استخدم الباحث فى هذا البحث المنهج التحليلي فى معرفة الأثار الإقتصادية المترتبة على الأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية فى الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٩ .

رابعا : خطة البحث

سوف نقوم بتقسيم خطة البحث على النحو التالى :

الفصل الأول: الأوضاع الأمنية والسياسية وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الأوضاع الأمنية والسياسية .

المطلب الأول : المقصود بالأمن من الناحية اللغوية والإصطلاحية .

(1) LALIMET., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche, Université de Montréal, Juillet 2010, P, 13.

مشار إليه فى د. غزال العوسى ، أثر الأوضاع السياسية والأمنية على أداء الإقتصاد القومى «دراسة مقارنة بين مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣» ، ص٥، بحث مقدم لمؤتمر دور القانون فى تحقيق أمن واستقرار المجتمع ، بكلية الحقوق، جامعة طنطا ، فى الفترة من ١٠-١١ مارس ٢٠١٤.

المطلب الثاني: علاقة الأمن بالسياسية.

المبحث الثاني: علاقة الاوضاع الامنية والسياسية بالاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: المقصود بالاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: العلاقة التى تربط بين الاوضاع الامنية والسياسية والاستقرار الاقتصادي

الفصل الثاني

الأثار الإقتصادية المترتبة على الأوضاع السياسية والأمنية على الدول العربية

المبحث الأول

الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى بعض الدول العربية الآسيوية

المطلب الأول: الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى فلسطين

المطلب الثانى: الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى العراق

المطلب الثالث: الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الأردن

المبحث الثاني

الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية و الأمنية فى بعض الدول العربية الافريقية

المطلب الأول : الأثار الإقتصادية لإستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى مصر.

المطلب الثانى : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى تونس .

المطلب الثالث : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى المملكة المغربية.

المطلب الرابع : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى ليبيا.

المطلب الخامس : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى السودان .

المطلب السادس : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الصومال.

الفصل الأول

الأوضاع الأمنية والسياسية وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي

تمهيد وتقسيم:

يعتبر الأمن الاقتصادي من الأولويات التي تسعي الدول العربية إلى تحقيقه خاصة فى ظل الأزمات التي تشهدها البيئة الاقتصادية فى الساحة العربية ، والذى أدى إلى تدني مستوى الأداء فى الأنشطة الانتاجية والخدمية بكافة أشكالاها وارتفاع معدلات الفقر وبالتبعية تدنى مستوى الصحة والتعليم وهيمنة الشركات الرأسمالية الأجنبية[١].

وقد أوضحت أزمة جائحة كورونا وإنعكاساتها الإقتصادية الأهمية النسبية المتزايدة لمصادر التهديد الأمني الاقتصادية العابرة لحدود فيما يسمى الأمن الاقتصادي الذي أثر بدوره على قطاعات اقتصادية واسعة مما تسبب بعدم الاستقرار الاقتصادي الذي سبب أضراراً مباشرة لحقت بقطاعات كبيرة من المواطنين فى القطاعات المختلفة مثل القطاع السياحى وقطاع العمالة غير المنتظمة وظهر دور الدولة المصرية جليا فى مساندة هذه القطاعات على العكس فى الدول الأخرى والتى أثرت بالسلب على إقتصادها القومى وكل ذلك يتوقف على مصادر الدخل فى تلك الدول .

ولقد نتج عن عدم الإستقرار الأمنى والسياسى بعد عام ٢٠١١ أزمة الأمن الاقتصادي العربي ومن مظاهر هذه الأزمة[٢]:-

فقدان مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية وانتقال هذه المقومات إلى سلطة المؤسسات الاقتصادية العالمية.

عجز قطاع الصناعة التمويلية العربية وعجز قطاع الزراعة العربية عن تلبية متطلبات التنمية واحتياجاتها واختلال هيكل التجارة الخارجية العربية الأمر الذي أدى إلى زيادة تأثر الاقتصاد العربي بالآثار السلبية لتقلبات الأسواق العالمية.

(١) محمد شلبي، الأمن الوطني فى ظل التحولات الدولية الراهنة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠٠٣، ص١٦٣.
(٢) حميد الجميلي؛ صالح إبراهيم، دراسات فى الأمن الاقتصادي العربي ، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠١٠، ص١٢٤ – ص ١٤٠.

زيادة هيمنة قطاع التجارة الخارجية العربية على النشاط الاقتصادي فى الدول العربية الأمر الذي انعكس على زيادة التبعية للدول الصناعية، ومدى حساسية الاقتصاد العربي للعوامل الخارجية.

تبعية الإقتصاد العربى أدت إلى تصدع جدار الأمن الاقتصادي.

ظهور العديد من المستجدات السياسية والاقتصادية والاقليمية والدولية التي ساعدت على تعميق مظاهر أزمة الأمن الاقتصادي العربي كمشاريع التخصيص والعولمة.

اختلالات وتشوهات البنية القطاعية للناتج المحلي الاجمالي العربي والمتمثلة فى الاختلالات التالية[١]:-

اختلالات فى سياسات التجارة الخارجية العربية بسبب فقدان الأمن التجاري العربي.

اختلالات هيكل الصناعة التحويلية العربية بسبب فقدان الأمن الصناعي وضعف التكنولوجيا فى الشرق الأوسط.

ج- اختلال البنية المالية والاستثمارية للاقتصاد العربي، حيث إن معظم الأموال العربية موضوعة فى المصارف الأجنبية وهي معرضة للتآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف[٢].

د- اختلالات فى هيكل القطاع الزراعي العربي حيث أن معظم البلدان العربية تواجه مشكلة الاكتفاء الذاتي الغذائي والناتجة عن عدة أسباب منها الجفاف، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وندرة الموارد المائية وتداعيات تغيير المناخ وقد ساهمت السياسات غير الملائمة والاستثمار الضئيل فى العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية فى تدهور الموارد الزراعية إلى جانب الاستخدام غير الكفوء لها وانتاجيتها المتدنية ويمثل النمو السكاني والطلب المتزايد على الغذاء وتدهور الموارد الطبيعية وتحويل الأراضي الزراعية إلى الاستخدام الحضري، تحديات إضافية أمام تحسين مستوى الأمن الغذائي فى المنطقة العربية.

(١) حميد الجميلي، صالح إبراهيم، دراسات فى الأمن الاقتصادي العربي ، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢) صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي فى تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠١٠، ص١٢٢ وما بعدها.

ونخلص إلى أن الاختلالات الاقتصادية السابقة ناتجة عن عدم الإستقرار السياسى والأمنى التى شهدتها الدول العربية مما أدى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والتي تساهم فى النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

ونتيجة للتحول فى المفهوم الدولي للأمن ونتيجة التحديات الاقتصادية المتفاقمة والمتجددة باستمرار اتجه الاستراتيجيون فى العالم إلى اعتبار مسألة الأمن الاقتصادي الدولي كفاعل أساس فى توجيه السياسات والاستراتيجيات العالمية والعلاقات الدولية، من دبلوماسية أو عسكرية[١].

وعلى الجانب الآخر يسهم الأمن الاقتصادي فى تفعيل التكامل الاقتصادي مع دول أخرى فى إطار تنظيم اقليمي أو دولي ليحقق على ما اتفق على تسميته بـ « الأمن الاقتصادي الجماعي » والذي يعني « انتقال المجتمع من حالة مجتمع تسوده الفوضى الاقتصادية نتيجة طغيان المصلحة الوطنية الخاصة إلى حالة المجتمع الذي تسوده فكرة التعايش[٢].

وحتى يتسنى لنا معرفة الأوضاع الأمنية والسياسية وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي سوف نقسم هذا الفصل على النحو التالي:-

المبحث الأول: ماهية الأوضاع الأمنية والسياسية .

المطلب الأول : المقصود بالأمن من الناحية اللغوية والإصطلاحية .

المطلب الثاني: علاقة الأمن بالسياسية.

المبحث الثاني: علاقة الاوضاع الامنية والسياسية بالاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول: المقصود بالاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: العلاقة التى تربط بين الاوضاع الامنية والسياسية بالاستقرار الاقتصادي

(١) أحمد علو، « الأمن الاقتصادي ودوره فى السياسات والاستراتيجيات »، مجلة الجيش، العدد ٣٩٢، فبراير ٢٠١٨، ص١.
(٢) أشرف علام، « مشروع قناة البحرين والأمن العربي »، القاهرة، مجموعة النيل العربية ٢٠٠٨، ص٩٠.

المبحث الأول
ماهية الأوضاع الأمنية والسياسية

تقسيم:

سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول : المقصود بالأمن من الناحية اللغوية والإصطلاحية .

المطلب الثاني: علاقة الأمن بالسياسية.

المطلب الأول
المقصود بالأمن من الناحية اللغوية والإصطلاحية

من الناحية اللغوية يوجد أكثر من تعريف للأمن فى اللغة العربية ، وتعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق، وقد جاءت كلمة الأمن من أمن، يأمن، أمنا، وأماناً، بمعني وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو آمن[١].

وتأتي كلمة الأمن فى اللغة من معنى الطمأنينة وزوال الخوف، وكما يرى الأصفهاني أن أصل « الأمن » إنما يعود إلى ارتباطه بالإنسان باعتباره يمثل طمأنينة النفس وزوال الخوف[٢].

وتتعدد معاني الأمن فى المعاجم العربية فهي تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، كما تعني هذه الكلمة أيضاً الأمانة والصدق[٣].

ومصطلح الأمن من المصطلحات المتجددة والمتغيرة بتغيير الظروف والأحوال المحيطة بالبلاد وفي هذا الموضوع يرى بعض الفقه أن الأمن مفهوم ينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاث أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم ومروراً بالأبعاد المختلفة له وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه فى العلاقات الدولية [٤] ويرجع السبب فى غموض دلالة الأمن إلى عدة أسباب منها :-

(١) يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب ، لبنان بيروت، دار الكتاب العلمية، ٢٠٠١، ص٢٢.

(٢) أديب خضور، أولوية تطوير الأعلام الأمني العربي، واقعة وآفاق تطوره ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩، ص ٢٢-٢٣.

(٣) محمد أمين البشري، الأمن العربي، المقومات والمعوقات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠، ص١٨.

(٤) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته تهديداته ، دراسة نظرية فى المفاهيم والأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨، ص٩.

يتضمن مفهوم الأمن بعض الصفات المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها سواء من الناحية النظرية أو بالاعتماد على البيانات والدراسات[١].

الصفات التي يتصف بها مفهوم «الأمن» صفة التغيير، فمفهوم «الأمن» ليس مفهوماً جامداً بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والاقليمية والدولية.

إن مفهوم الأمن لم يلق اهتماماً أكاديمياً جدياً كالذي حظيت به مفاهيم العدل والسلام والمساواة والحرية ، رغم أن هذه المفاهيم لا تقل تعقيداً عن مفهوم الأمن [٢].

ويري بعض الفقه أن الأمن فى معناه الواسع يتمثل فى الخلو من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر فى حال أصبح أمراً واقعياً [٣].

أما بالنسبة لتعريف الأمن فى الإصطلاح فتوجد عدة تعريفات مختلفة له ويرجع هذا التعدد إلى الاختلاف الناجم عن البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل وأيضاً إلى تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول فى الساحة الدولية لذلك كان من الصعب وضع مفهوم الأمن فى إطار معين أو معنى واحد على الرغم من أهمية القصوى وبناء على ذلك عرف بعض الفقه الأمن على أنه مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضاً وسيلة للحد من نطاق انتشاره [٤]

ومع تنوع مصادر التهديد وأنماطه أضحى مفهوم الأمن أكثر تعقيداً، كما يصعب معها الفصل ما بين التهديد والخطر عند استخدامها لتفسير الأمن[٥]، حيث ظهرت جريمة التحريض الإلكترونى للإخلال بالأمن العام وهى جريمة إرهابية مكتملة الأركان لأنها تعنى «خلق فكرة الاعتداء على أمن الدولة، فى ذهن الغير عبر الوسائل الإلكترونية، والحث والتشجيع على ذلك عبر الحواسيب، أو أجهزة أخرى قارئة أو مزودة ببرامج حاسوبية، بإعطائها تعليمات (أوامر) خاصة، لغرض غير مشروع»[٦].

(١) حسن براري، أمن اسرائيل صراعات الايديولوجيا والسياسة ، كراسات استراتيجية ، العدد ١٤٣، سبتمبر ٢٠٠٤، ص٥.

(2) Barry Buzan; "People state and Fear the national Security Problem in international relations, Great Britain; Wheat she of Books; 1983, p6.

(3) Charles philipe, Jean jacques Roche: "Theories de la Securite definition . approaches et concept de la securite international paris: Edition Montchrestien , 2002, p85.

(٤) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص١٤.

(٥) هدى ميتكس، السيد صدقي عابدين، «قضايا الأمن فى آسيا» ، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٤، ص٩ وما بعدها.

(٦) - الشيخ راشد رمزان آل طامى الهاجرى، جريمة التحريض الإلكترونى المخلة بأمن الدولة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.

وتتضمن الأسلحة الإلكترونية الأدوات التي يتم استخدامها للتهديد أو إحداث الضرر المادي أو الوظيفي للأجهزة أو النظم والهياكل الإلكترونية وتختلف الأسلحة الالكترونية من حيث خطورتها وتعقيدها وتتراوح ما بين أسلحة بسيطة قادرة على إحداث ضرر خارجي بالنظام الالكتروني دون اختراقه وأخرى معقدة يمكن من خلالها اختراق النظام وإحداث أضرار بالغة به قد تصل إلى تدميره كلياً أو توقفه عن العمل كلية[١].

ويوجد للأمن عدة مكونات وهي مجموعة العناصر التي يؤدي وجودها أو غيابها إلى استقرار أو تدني الأمن القومي للدولة، وهو ما يرتبط أصلاً بتواجدها وقدرتها على حماية الشعب ضد أي اعتداءات داخلية أو خارجية، ويضمن سلامة الدولة ضد المعتدين الخارجيين أو من الداخل، ومنها البعد العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والجيوبوليتيكي، والديموجرافي.[٢]

المطلب الثانى

علاقة الأمن بالسياسية

توجد علاقة وثيقة بين الأمن والسياسة حيث أنه بدون سياسة حكيمة وواعية لا يوجد أمن وآمان ولقد استدعى موضوع عدم الإستقرار السياسى والأمنى اهتماماً متزايداً من قبل الدراسات القانونية التى أجرها فقهاء القانون والسياسة ونتيجة لذلك فقد حددت دراسة بحثية قام بها «المركز التقليدي للدراسات الروسية الأوروبية» عدة أنواع من التهديدات الأمنية والسياسية المتعلقة بـ «الأمن الناعم» وهو مفهوم يمكن معه إدراج كل التحديات غير العسكرية ضمن نطاق تهديدات أمن الأفراد والدولة والمجتمع[٣]:-

١- المخاطر المجتمعية مثل اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل المزيد من القطاعات المجتمعية كالأوبئة والمشاكل البيئية.

٢- تهديدات عابرة للحدود مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

(1) Thomas Rid & Peter Me Burney, "Cyber – Weapons" , Rusi Jorunal March 2012, vol. 157, No.1, p6.

(٢) أحمد سمير إبراهيم، الأمن القومى المصرى، فى سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٩.

(٣) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته ، دراسة نظرية فى المفاهيم والأطر المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص١٢.

الأزمات الزاحفة ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات اقليمية.

٤- الكوارث المحتملة وتعنى تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم كالأعاصير والمشاكل البيئية الأخرى.

٥- التهديدات المرتبطة بإعادة تعريف الشرعية السياسية: وهنا يتم التركيز على دول العالم الثالث التي تعاني من مشاكل داخلية سواء ما يتعلق منها بحركات التمرد الاجتماعي أو الحروب الأهلية والعرقية[1].

ومن جهة أخرى شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين اختصاراً فى الديمقراطية وحقوق الانسان وانتشاراً واسعاً للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات أثر التحولات التي رافقت فترة ما بعد الحرب الباردة أدى إلى إعادة النظر فى كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية والسياسية وكاهم تلك التحولات هى:-

الإرهاب أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمعات وقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء تحالف دولي ضد الارهاب واتبعت استراتيجية الضربات العسكرية الوقائية ضد أي دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطراً أو تهديداً للأمن الأمريكي.

أن العمليات الإرهابية تعتبر من أخطر المؤثرات السلبية على صناعة السياحة حيث يلعب الإرهاب دورا رئيسا فى تقويض صناعة السياحة التي تتميز بدرجة عالية من عدم المرونة أو القدرة على التكيف مع الأوضاع الطارئة بيد أن تأثير العمليات الإرهابية على صناعة السياحة يتميز بأنه تأثير مستمر من الصعب لصناعة السياحة الخروج منه فالسائح غالبا ما يتجنب المناطق التي يعتقد أنها مناطق خطرة وهو الاعتقاد الذي قد يتولد نتيجة لأي حادث إرهابي بصرف النظر عن نتائجه.

كما أشارت وزارة التخطيط المصرية إلى أن النمو الاقتصادي تراجع إلى حوالي خمسة فى المائة تقريباً على غير المتوقع منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك

(1) Barry Buzanp "People state and Fear the International Searity Pro blen in international Relations", Great Britain, Wheat Sheef Boox LTD, 1983 p 85.

نتيجة لقلة الدخل المالي العائد للدولة من بعض القطاعات وعلى رأسها القطاع السياحي والواقع أى عمل إرهابي له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتتأثر به جميع قطاعات التنمية من السياحة والصناعة والتجارة وكافة القطاعات والأنشطة الانتاجية والخدمية وكل ذلك يؤثر بالسلب على معدل العمالة حيث تزداد نسب البطالة فى الدولة كما أن للإرهاب آثار آثار سلبية متعددة تتجاوز الحدود الدولية حيث تمتد آثاره لتتجاوز الدولة المستهدفة بالإرهاب إلى دول أخرى كثيرة، مما ينعكس على الكثير من المتغيرات التضخم، البطالة، الاستثمار، سعر الصرف، الأسواق المالية، الموازنة العامة بالإضافة إلى عدم تدفق الرأسمال الأجنبي وعزوف الرأسمال الوطني على الاستثمار فى الداخل[١] . وقد طرأ على مفهوم الإرهاب تحول نوعي ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلاً عنيفاً له رمزيته ودلالته وكانت الأهداف محل الفعل الإرهابي محددة والضحايا أقل حيث أن وسائل الإرهاب قديماً كانت قاصرة على الاختطاف والحجز وأخذ الرهائن والتهديد والاغتيال ولكن حديثا أصبح الإرهاب له أشكال مختلفة فقد حولته الولايات المتحدة الأمريكية من قوة هامشية وجانبية أثناء الحرب الباردة إلى قوة مركزية وأصبح القطب الآخر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٢].

وتمثل الدول العربية غير المستقرة سياسيا وامنيا من أكثر الدول التى ينتشر بها الإرهاب والأعمال الأرهابية ، حيث أصدر معهد السلام والاقتصاد تقرير «مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٨» والذي صدر فى ديسمبر ٢٠١٨ والذي يرصد أبرز الاتجاهات العالمية والاقليمية للتهديدات الارهابية وتطوراتها خلال عام، من خلال تحليل آثار وتداعيات الارهاب فى ١٦٣ دولة تغطي نحو ٩٩,٧٪ من سكان العالم، وهو ما يجعل التقرير يتسم بدرجة كبيرة من الشمولية، وطرح نظرة مقارنة للتهديدات الارهابية بتجلياتها المتعددة فى الأقاليم المختلفة. ويشير التقرير إلى أن العدد الاجمالي للوفيات الناجمة عن العمليات الإرهابية انخفض بنسبة ٢٧٪ بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، حيث بلغ إجمالي الوفيات ١٨٨١٤ أنه خلال عام ٢٠١٧ فى حين كانت ٢٥٧٧٤ حالة فى العام السابق، ويضيف أنه خلال عام ٢٠١٧ تحسن وضع ٩٤ دولة داخل المؤشر وبالرغم من أن العراق يتصدر دول المؤشر من حيث تأثير وانعكاسات الإرهاب، إلا أنه شهد أكبر

(١) حسين سينو ، ظاهرة الارهاب الموقع الرسمى لحزب الاتحاد الديمقراطى سوريا ٢٠١٤ ص٦.

(٢) حسن الحاج على أحمد، حرب أفغانستان التحول من الجيو سياسي إلى الجيو ثقافي ، المستقبل العربي، العدد ٢٧٦ ، فبراير ٢٠٠٢، ص١٢.

انخفاض فى عدد الوفيات الناتجة عن الإرهاب، إذ أنه شهد أكبر انخفاض فى عدد الوفيات الناتجة عن الإرهاب، إذ انخفض العدد من ٩٧٨٣ حالة فى ٢٠١٦ ليصل إلى ٤٢١٧ فى ٢٠١٧ بانخفاض قدره ٥٦٪[١].

ومن ناحية أخرى فقد أصدر معهد السلام والاقتصاد العدد الحادي عشر من مؤشر السلام العالمي فى مؤتمر السلام العالمي عام ٢٠١٧، وكشفت مراجعات بيانات مؤشر السلام العالمي خلال السنوات العشر الماضية عن تراجع حاد فى حالة السلام والاستقرار على مستوى العالم وهو ما يرجع إلى تصاعد التهديدات الأمنية والعسكرية للأمن العالمي، وتزايد التهديدات الارهابية، وارتفاع عدد الضحايا من الصراعات المسلحة وتدفقات اللاجئين عبر الحدود.

كما رصد مؤشر السلام أن منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطراباً وأقلها سلاماً على المؤشر للسنة الخامسة على التوالي وتعد سوريا الدولة الأقل سلاماً فى العالم، كما يأتي كل من العراق والسودان وليبيا فى ذيل القائمة على الرغم من الهزائم المتلاحقة التي واجهت تنظيم داعش، وعى الجانب الأخر تأتي الكويت والامارات وتونس وعمان فى مقدمة الدول الأكثر سلاماً فى منطقة الشرق الأوسط حسب جدول رقم [١][٢]

جدول رقم (١) يوضح اكثر مناطق العالم اضطرابا
واقلها سلاما فى منطقة الشرق الاوسط.

المرتبة	فرق*	البلد	النقاط	التصنيف
٤٢	١٦	الكويت	١,٧٩٩	مرتفع
٤٥	٢٠	الإمارات	١,٨٢٠	
٥٦	٣٦	قطر	١,٨٦٩	
٧١	٤	المغرب	١,٩٧٩	
٧٣	٣	عمان	١,٩٨٤	
٧٨	٩	تونس	١,٩٩٨	

(١) موقع مركز المستقبل على الرابط الالكتروني:-
https://futureae.com/ar-Mainpage/Item/4457.
(2) Institute for Economics and Peace, Reterived 18-6-2019, Edited by:
http://visionofhumanity.org/app/uploads/2018/06/Global paece-Index-2018-2-pdf.

٩٨	٣	الأردن	٢,١٠٤	متوسط
١٠٩	=	الجزائر	٢,١٨٢	
١١٥	٨	جيبوتي	٢,٢٦٩	
١٢٧	١	موريتانيا	٢,٣٥٥	منخفض
١٢٩	٤	السعودية	٢,٤١٧	
١٣٠	١	البحرين	٢,٤٣٧	
١٤١	٤	فلسطين	٢,٦٢١	
١٤٢	٣	مصر	٢,٦٣٢	
١٤٧	١	لبنان	٢,٧٧٨	
١٥٣	٢	السودان	٣,١٥٥	منخفض كثيرا
١٥٧	=	ليبيا	٣,٢٦٢	
١٥٨	١	اليمن	٣,٣٠٥	
١٥٩	١	الصومال	٣,٣٦٧	
١٦٠	١	العراق	٣,٤٢٥	
١٦٣	=	سورية	٣,٦٠٠	

* الفرق مقارنة مع سنة ٢٠١٧

Institute for Economics and Peace, Reterived 18-6-2019, Edited by:

http://visionofhumanity.org/app/uploads/2018/06/Global paece-Index-2018-2-pdf.

ولقد نتج عن الارهاب خسائر اقتصادية ضخمة وذلك بسبب النفقات التي تتكبدها الدول فى سبيل مواجهة الإرهاب بالإضافة إلى انهيار البنية التحتية للدول التي تعرضت للعمليات الارهابية و الخسائر فى النشاط الاقتصادي، وقد بلغت التكلفة الاقتصادية للعنف ١٤,٣ تريليون دولار على مستوى العالم فى عام ٢٠١٦، أي ما يعادل ١٢,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي وحسب مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٧ تكبدت الدول الثلاث الأقل سلاماً فى العالم (سوريا والعراق وافغانستان) خسائر اقتصادية باهظة، حيث تبلغ التكلفة الاقتصادية للعنف حوالي ٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى سوريا، فيما تصل فى العراق إلى ما يعادل ٥٨٪ من إجمالي ناتجها المحلي وتصل النسبة فى أفغانستان إلى حوالي ٥٢٪.

وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة الاقتصادية للإرهاب تقدر عالمياً بمقدار ٥٢ مليار دولار أمريكي خلال ٢٠١٧ وهي تكلفة أقل بنسبة ٤٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٦ وبعد عام ٢٠١٧ وفقاً للتقرير العام الثالث على التوالي الذي يتضمن انخفاض تكلفة الإرهاب بعد أن وصلت هذه التكلفة إلى ذروتها فى عام ٢٠١٤ بلغت ١٠٨ مليارات دولار، وعلى حسب مؤشر الإرهاب لعام ٢٠١٧ تعد افغانستان الدولة الأكثر تضرراً من التأثير الاقتصادي للإرهاب كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٢,٨٪ وفي المرتبة التالية يأتي العراق بنسبة ١٠,٨٪، ثم سوريا بنسبة ٥,٨٪ وأخيرا الصومال بنسبة ٥ ٪ [١].

المبحث الثاني

علاقة الاوضاع الامنية والسياسية بالاستقرار الاقتصادي

تقسيم :

سوف نقسم الحديث فى هذا المبحث فى المطالب التالية :

المطلب الأول: المقصود بالاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني: العلاقة التى تربط بين الاوضاع الامنية والسياسية والاستقرار الاقتصادي

المطلب الأول

المقصود بالاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي عامل هام لتحقيق خطة الدول فى تحقيق التنمية، وخاصة بعد مرور الاقتصاد الوضعي بالعديد من الأزمات المالية التي جعلت العالم يلهث وراء الاستقرار الاقتصادي، حيث أصبحت من أهم أهداف السياسة النقدية ومن أهم أركان السياسة المالية فى العصر الحديث.

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعاً فى الأدبيات والدراسات الاقتصادية وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له، وغالباً

(١) مركز المستقبل، استعادة النفوذ: مؤشر الإرهاب العالمي ، مركز المستقبل الالكتروني على الموقع الالكتروني:
https://futureuae.com/ar-Main page/Item/ 4457.

ما يتم المزج بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي والعكس صحيح، بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المبادرات الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار المالي تتضمن العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بالاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية للإستقرار الاقتصادي، فإن المفهوم الأوسع انتشاراً على المستوى الدولي، هو الذي يعرفه صندوق النقد الدولي «الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة فى النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط فى أسعار الصرف والأسواق العالمية»[١].

ومن المفاهيم الأخرى للإستقرار الاقتصادي، يذكر التعريف المتداول فى أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي «بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة»[٢].

ويعرف أيضاً الاستقرار الاقتصادي على أنه هو تحقيق التشغيل الكامل لموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغييرات الكبيرة فى المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل هو حقيقي مناسب فى الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة النقدية وغيرها من السياسات لتحقيقها[٣]:-

١- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

٢- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار فى المستوى العام للأسعار.

ويعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه: «التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغييرات الكبيرة فى المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي فى الناتج القومي[٤].

(1) Briguglio L, et. al. (2008). "Economic Vulnerability and Resilience Concepts and Measurements", United Nation University, Eorld Institate For Development Economics Resaerch, Research No. 2008/55, May, P.1.

(٢) هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين ، ملامح وسياسات الاستقرار، بحث مقدم لصندوق النقد العربي، يناير ٢٠١٢، ص٣.

(٣) مهدي رضوان ، نوال غادري، دور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ١٩٩٠-٢٠١٤ فى الجزائر – دراسة قياسي ، مذكرة مقمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العام الدراسي ٢٠١٦ – ٢٠١٧، ص٣٧.

(٤) مسعود درواسي، السياسية المالية ودورها فى تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص٧٧ وما بعدها.

كما يمكن القول بأن « الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية »[١].

ثانياً: أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

إن من أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي هو التغييرات فى المستوى العام للأسعار والتقلبات المفرطة فى معدلات الفائدة وسعر الصرف هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية للتحرر المالي والانفتاح واستفحال الدين العام والخاص وأخيراً الأزمات المالية.

وذلك على التفصيل التالى:-

التغيرات فى المستوى العام للأسعار:-

يعد استقرار المستوى العام للأسعار أحد أهم الوظائف السياسية الاقتصادية لأهميته فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو يعني تجنب التضخم لما له من آثار سيئة منها[٢]:-

أ- جعل النقود أداة ظالمة للمدفوعات الآجلة، ومخزوناً غير موثوق به للقيمة: بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للوحدة النقدية.

ب- زيادة الاستهلاك على حساب الادخار: حيث نزداد كمية النقود اللازمة لاقتناء القدر نفسه من السلع والخدمات وهذا على حساب الادخار.

جـ- عدم اليقين فى القرارات الاقتصادية: لعدم قدرة المنظمين على تقدير التكلفة المستقبلية للمشروع مما يؤدي إلى تقليل حجم النشاط الانتاجي.

د- يزيد من سوء توزيع الدخول حيث يتأثر أصحاب الدخول الثابتة والدائنون بإنخفاض قيمة النقود وفي ذلك ظلم كبير لفئة واسعة من المجتمع.

هـ- يؤدي الانخفاض فى مستوى الأسعار أو انعدامه إلى انعدام ثقة المستثمرين

(١) إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار السياسية فى تعجيل النمو الاقتصادي، (دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١١، ص٣٧٣.

(٢) محمد أمين بدر الدين، دور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٩)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة، الماجستير، جامعة دالى إبراهيم، العام الدراسى ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص٧٣ وما بعدها.

الاقتصاديين فى السلطة النقدية وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل التضخم الصفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي وبالتالي حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل[١].

لذلك فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات لتحقيقه.

٢- الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة:-

على الرغم من الآثار الايجابية للتحرر المالي والانفتاح على الأسواق العالمية والتي يعد من أبرزها رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته فى الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة فى تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة فى التنمية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلباً على سلامة القطاع المالي والمصرفي معظم دول العالم.

ومن جهة أخرى فقد ازداد الدور الذي تلعبه الدول النامية فى الاقتصاد العالمي، حيث ذكرت منظمة التجارة العالمية أن الدول النامية تشارك بنحو نصف التجارة العالمية وذلك للمدة الأولى فى تاريخها على الاطلاق، وقالت المنظمة فى تقرير لها أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢ زادت مشاركة الدول النامية فى حجم التجارة العالمية من ٣٣٪ إلى ٤٨٪ مضيفة أنه خلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب الاقتصاديات النامية فى الانتاج العالمي من ٢٣٪ إلى ٤٠٪[٢]

ومن أهم الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق هي:-

زيادة حجم الديون الخارجية:-

ترتب على زيادة حجم الديون الخارجية وخدماتها أن أصبحت العديد من الدول عاجزة عن تسديد ومن ثم تحولت الديون الخارجية للدول النامية إلى أوراق مالية تتداول فى الأسواق العالمية وتنتقل من سوق إلى سوق ومن بلد إلى آخر بفضل التقدم التكنولوجي الذي عرفته الأسواق الحديثة ومن الأسباب أيضاً الرئيسية فى عولمة

(١) محمد أمين بدر الدين، دور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٩)، جامعة دالى إبراهيم، العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص٧٣ وما بعدها.

(٢) مقال بعنوان «الدول النامية تسهم بنصف التجارة العالمية» على الموقع الالكتروني:-
https://m-masalarabia-com.cdn.ampproject.org.

المديونية الخارجية هي إمكانية استبدال الديون الخارجية والداخلية للدول النامية بمساهمات فى الشركات المخوصصة بحيث يتمكن المستثمر شراء جزء من ديون الدولة التي يرغب فى الاستثمار فيها فى السوق المالية العالمية.

ب- انهيار الأسواق العالمية:

يقصد بها التوقف الحاد والعميق فى عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز[١].

وفي هذا السياق فلقد مرت الأسواق العالمية بالعديد من الانهيارات التي انعكس سلباً على الاقتصاد العالمي، ففي أكتوبر ١٩٨٧ أدى انهيار الأسواق العالمية على خسارة قدرها ٢٠٠٠ مليار دولار (٤٠٪ منها فى البورصات الأمريكية) ولقد ساعد الارتباط الشديد بين الأسواق العالمية من جهة وهشاشة النظام المالي لبعض الدول النامية من جهة أخرى إلى انتقال العدوى هذه الانهيارات إلى الدول النامية[٢].

جـ- مخاطر غسل الأموال وهروب الأموال الوطنية إلى الخارج.

إن عمليات التحرر المالي التي أقدمت عليها الدول النامية خلال التسعينات أدت إلى تدفق رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الخارج، وهذا يعني خروج المدخرات المحلية للاستثمار فى الخارج وهذا يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الادخار والاستثمار فى هذه البلدان ومن جهة أخرى ساعدت عملية التحرير المالي وحرية دخول وخروج الأموال فى تفاقم ظاهرة غسيل الأموال، بحيث أصبح من السهل استثمار الأموال الضخمة المكتسبة من الأنشطة غير الشرعية (تجارة مخدرات، سرقة، أعمال مافيا.....) فى الخارج وهذا على شكل أسهم وسندات، أو فتح حسابات فى البنوك الأجنبية[٣].

ثالثا: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:-

الاستقرار الاقتصادي فى الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات ولقد اهتمت الدول كافة بتحقيق تلك الأهداف من أجل ضمان معدل سريع فى النمو الاقتصادي.

---

(١) محمد أمين بدر الدين، دور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مرجع سابق، ص٧٤.

(2) Dufour J.F, "Les marches emergent, paris, Armand colin, 1999 p.7.

(٣) مرابط ساعد ، أسماء لبوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة ، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي بعنوان ، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر، يومي ٢١، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦، ص٤.

تعتبر البطالة من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء وهى من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات فى الدول النامية وبشكل عام والدول العربية بشكل خاص وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى ويمكن فى هذا الصدد أن نوجزها لأسباب اقتصادية اجتماعية وسياسية كل سبب من هذه الأسباب أثره واسهامه فى تفاقم مشكلة البطالة ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور مهم فى تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل[١].

رابعا: أهم السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

لقد كان للتطورات التي شهدها العالم فى النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير فى تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز فى الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف الدول التي كان لها الدور الكبير فى تحول دور السياسة النقدية والمالية وتغيير مفهومها وطريقة عملها، وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكنزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجلب معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادى[٢] . ومن جهة أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي يستلزم تحقيق الاستقرار السعري الذي يقوم على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وتواجد هيكل أسعار فائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية[٣]، ويساعد الاستقرار السعري على اتخاذ قرارات انتاجية واستمرارية كفئة لا تتأثر بشمل كبير بالتقلبات الحادة فى معدلات التضخم والصرف والفائدة وهو ما يعزز النمو الاقتصادي[٤]، أما فيما يختص بدوره السياسة النقدية فى مواجهة التقلبات الاقتصادية فى الأجل القصير فإن ذلك يتوقف بشكل كبير على سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى حساسية

(١) صبح مفتاح، "النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٣٨.

(٢) نيفين إبراهيم، أثر عجز الموازنة العامة فى مصر ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد ٧١، ٢٠١٥، ص٩٦.

(٣) أمينة طوقان، دور البنوك المركزية فى ارساء السياسة النقدية ، ورقة عمل مقدمة فى مؤتمر مستجدات العمل المصرفي فى سورية فى ضوء التجارب العربية والعالمية ، ٢٠٠٥، ص٥١.

(4) Khan, M. & Abdel S., "Threshold Effects in the Relation between Inflation and Growth International Monetary Fund Working Paper 00/78, Washington. 2000.

الاستثمار للتغيرات فى أسعار الفائدة وبالتالي فإن السياسات النقدية المعززة للاستقرار الاقتصادي تعمل على[١]:-

استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة التقلبات فى النمو الاقتصادي فى الأجل القصير

تحقيق الاستقرار فى الأثمان.

ج- تنظيم الائتمان المحلي بما يدعم النمو ويقلل من تراكم مخاطر الائتمان.

د- خفض تقلبات أسعار الصرف لتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات ودعم التنافسية الدولية.كما تستطيع الحكومة عن طريق السياسة المالية أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي[٢].

وكذلك يتعلق أيضاً الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة ومن الناحية العملية تعني الاستدامة المالية سعى الحكومات إلى ضبط الموازنات بما يسمح لخفض الحجوزات المالية وابقائها فى حدود نسبة محددة من الناتج المحلي الاجمالي متعارف عليها دولياً تتراوح بين ٣ – ٥ فى المائة من الناتج المحلي الاجمالي وإدارة الدين العام بشكل لا يسمح بتجاوز للحدود الآمنة المتعارف وهي ٦٠٪ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي وفقاً للاتحاد الأوروبي[٣] وهذا يتطلب رفع كفاءة الانفاق العام وتنويع مصادر الايرادات وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها.

(١) هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين ، مرجع سابق، ص٩ وما بعدها.

(٢) هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي فى الاقتصاد السوري ، الهيئة العامة السورية لكتاب ، دمشق ، ٢٠١٠، ص١٩ وما بعدها .

(٣) محمد الحاج، دور اصلاحات المالية العامة فى الدول العربية ودور صندوق النقد العربي فى مسندتها ، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية ٢٠٠٨، العدد ٧، ص١٤.

المطلب الثاني

العلاقة التى تربط بين الاوضاع الامنية والسياسية والاستقرار الاقتصادي

غياب الأمن له آثاره الاقتصادية المدمرة على العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمة ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الوطني ، ولكن أكثرها تأثراً القطاعات الخدمية بمختلف أنواعها ويعتبر القطاع السياحى من أكثر القطاعات تأثرا بعدم الإستقرار السياسى والأمنى.

ولما كان الأمن شرط أساسي لحركة الاقتصاد عموماً وبخاصة التجارة والسياحة وتدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، فإن غياب الأمن والبطء فى استعادته أدي إلي تراجع كبير فى إيرادات السياحة فى مصر، قدر بنحو ٢,٤ مليار دولار فى عام ٢٠١١ [١]. فالأمن شرط أساسي للبناء الاقتصادي فمن دونه لا يمكن تأسيس اقتصاد ناجح ينمو ويفيد الدولة، فى حين أن الاقتصاد إذا نجح فى تحقيق فوائد ملموسة فإنه يعد وسيلة للحفاظ على تعزيز الأمن وتقويته، ومن هنا فإنه توجد علاقة وثيقة بين الأمن والاقتصاد لا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن لأحدها البقاء دون الآخر ، حيث أن الأمن الوطني أو القومي يعتمد بشكل رئيسي فى حمايته على البيئة الاقتصادية والتي تشمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية وتتأثر بمدى استقرار السياسات الاقتصادية والقدرة على التنبؤ باتجاهاتها إلى جانب وجود سياسات اقتصادية أمنية قادرة على خلق بيئة اقتصادية محفزة ومشجعة على الاستثمار، كما أن الأمن الاقتصادي هو الثقة فى إمكانية الانتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات، فإن اعطاء الأولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية، وبمواصفات جيده، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم احتكار الانتاج بيد فئة محدودة غير مؤهلة، وحسن التوزيع، وحصول كل فرد على متطلباته الدستورية الضرورية والتحسينية، وعدم حصول البعض على أكثر من احتياجاتهم من مادية وبشرية.[٢]

وأشارت منظمة العمل الدولية أن الأمن الاقتصادي يتكون من الأمن الاجتماعي الأساسي والذي يحدده الوصول إلى البنية التحتية للاحتياجات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والمسكن والمعلومات والحماية الاجتماعية وكذلك الأمن المتصل

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠١١، ص٣٦.
(٢) معن خالد القضاة، الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي ، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، ٢٠١١، ص١٠.

بالعمل[١].

وقد يعني الأمن الاقتصادي بالنسبة لسكان بلد من البلدان أمن العمل وأمن الدخل، أي وجود عمل منتج ووجود دخل أساسي مضمون وفي كثير من دول العالم هناك انعدام لأمن الدخل لأسباب عديدة أهمها تدهور الأجور بفعل التضخم الذي يأكل قسماً كبيراً من قيمتها، ومع انعدام أمن الدخل يلجأ الناس فى كثير من دول العالم إلى المساعدات الحكومية، أما البلدان النامية فإن ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي يقدر ويعطيا بحدود ٥٠٠ دولار أمريكي[٢].

كما تمثل سياسات الرعاية الاجتماعية والتي تستهدف التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للاسر والمجتمعات المحلية وحماية الشرائح الضعيفة بعداً مهماً من أبعاد تحقيق الأمن الاقتصادي، خاصة تلك البرامج التي تتمثل فى التمويل الاصغر وبرامج الاسر المنتجة وتشغيل الشباب ومشاريع تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة.[٣]

كما تضمنت المادة الثامنة من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ على أن يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذى ينظمه القانون. وتلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز. وتنص المادة ١٧ على أن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل أو الشيخوخة والبطالة.

وفي عام ٢٠١٤ نشر مكتب منظمة العمل الدولي فى جنيف أول تقرير حول ترتيب الدول من حيث الظروف التي تهيئها لعمالها وموظفيها فى مواطن العمل والتي تضمنت تسعين دولة من دول العالم وشارك فيها أكثر من ٤٨ ألف عامل يمثلون ٨٦٪

(1) http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/definition.pdf.

(٢) مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار مؤسسة رسلان المطبعة الأولى، سوريا، ٢٠٠٩، ص١٦١.

(٣) انظر :

Kuznets Simon. 1995. "Economic Growth and Income Inequality". American Economic Review (March): 1-28.

Milancvic Brabko 1994. "Determinants of Cross-Country Income Inequality: An "Augmented" Kuznets' Hypothesis The World Bank Policy Research Department.

من سكان العالم، التكوين المهني والحريات النقابية، وكانت النتائج النهائية بالنسبة لترتيب الدول المختلفة من حيث الأمن الاقتصادي كما هو موضح بالجدول رقم (٢) التالى [١]:

الجدول رقم (٢): يوضح ترتيب الدول من حيث الأمن الاقتصادي

الدولة	دول أوروبا	كندا	أستراليا	اليابان	اسرائيل	زيلاندا الجديدة	الولايات المتحدة الأمريكية	تونس	الجزائر	لبنان
الترتيب	١-١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٤٩	٥٠	٥٤

المصدر: محمد صادق اسماعيل، «أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل»، الطبعة الأولى المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٤، ص٢٨.

يتبين من الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم قوتها الاقتصادية، أتت فى المرتبة الخامسة والعشرين وراء ١٩ بلداً أوروبياً، من بينها ثلاث بلدان من أوروبا الشرقية، ووراء كل من كندا وأستراليا واليابان واسرائيل ونيوزيلاندا الجديدة، وكانت تونس أول بلد عربي فى الترتيب من حيث الأمن الاقتصادي باحتلالها المرتبة التاسعة والأربعين متبوعة بالجزائر فى المرتبة الخمسين ثم لبنان فى المرتبة الرابعة والخمسين.

نستنتج مما سبق أن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب تأمين دخل ثابت للفرد عبر عماله المنتج المدفوع الأجر، وبهذا المعنى فإن ربع سكان العالم فقط ضمن هذه الفئة، وإذ تبدو مشاكل الأمن الاقتصادي أكثر جدية وخطراً فى الدول المتطورة كذلك تشكو من مشاكل البطالة التي تشكل عاملاً مهماً فى إشعال التوتر السياسي [٢].

مكونات الأمن الاقتصادي:

من مكونات الأمن الاقتصادي:-

أولا: الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من أهم عناصر الأمن الاقتصادي، ويمكن تعريفه بأنه «قدرة المجتمع على توفير المستوى اللازم من الغذاء لأفراده فى حدود مداخيلهم

(١) محمد صادق اسماعيل، أمن الخليج العربي، الواقع وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصرن ٢٠١٤، ص٢٨.

(٢) أحمد علو، الأمن الاقتصادي ودوره فى توجيه السياسات والاستراتيجيات، مجلة الجيش، العدد ٣٩٢، فبراير ٢٠١٨، ص٢.

المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح سواء أكان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية.[١]

ومن أبعاد الأمن الغذائى إمكانية الحصول على الغذاء ، وهو أن تكون أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد او إمكانية تقديمه للأفراد على شكل أسعار السلع والمنتجات ضمن متناول يد الأفراد أو إمكانية تقديمة للأفراد على شكل معونة للطبقات الأكثر فقراً[٢].

ويعرف الأمن الغذائي النسبى بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعليه وبناء على ما سبق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساساً توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعنى أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[٣].

ثانيا: الأمن الصحي

الأمن الصحى جزء لا يتجزأ من الأمن القومى حيث ترتبط الصحة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، فالمجتمع الذي يخلو من الامراض يتمتع أفراده بنشاط وحيوية وبالتالى يزداد العمل وبالتبعية الإنتاج ويزداد النمو الإقتصادى .

ويقصد بالأمن الصحي توفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة، وترتبط الصحة ارتباطاً وثياً بتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، فالمجتمع الذي يخلو من الأمراض يتمتع شعبه بنشاط وقوة ما يمكنه من الانتاج والعمل وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة، بينما يحدث العكس فى المجتمع الذي تسيطر عليه الأمراض والأوبئة.

(١) عدنان السيد حسن، الأزمة العالمية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص٢٤٠.
(٢) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مجلة عالم المعرفة ، عدد ٢٣٠، ١٩٩٨، ص١٢.
(٣) منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعة، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٥، سبتمبر ١٩٩٣، ص٨.

ويعرف الأمن الصحي بأنه ضرورة خلو وسلامة كل دول العالم من كل الأمراض والأخطار والأوبئة التي تهدد الصحة العمومية العالمية.

ويتمحور مفهوم الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تواجههم وذلك فى سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنية صحياً وأكثر استقراراً، وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحية، ثمة أكثر من عشرين مليون شخص يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحصول دونها، فالصحة هي عنصر مكون أساسي لأنه فى أساس الأمن تكون حماية حياة الإنسان[١].

كما يرتكز الأمن الصحي بصورة اساسية على توفير برامج الرعاية الصحية الأولية وخدمات التأمين الصحي للمواطنين وتوفير الأدوية المنقذة للحياة وتطوير المؤسسات الصحية كالمستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الارشاد الصحي للوقاية من الأمراض وتعتبر مصر من الرائدة فى المجال الصحى وهو ما تم مشاهدته أثناء إصابة كل دول العالم بأزمة كورونا فى سنة ٢٠٢٠ حيث تعاملت الدولة المصرية بحكمة وحزر مع هذه الأزمة للحفاظ على صحة المواطنين من إنتشار هذا المرض ، وقد تضمن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ النص على هذا الإستحقاق حيث تضمنت المادة ١٨ منه النص على أن لكل مواطن الحق فى الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض.

ومن العوامل التي تؤثر على الصحة سوء التغذية ، والتلوث البيئي الذي يصيب الماء والهواء بسبب العديد من الأمراض التي يمكن أن تودي بحياة المواطن، وعلى الرغم من أن الدول الفقيرة يسكن بها أكثر من ٨٥٪ من سكان العالم إلا أنها لا تمثل فى السوق العالمية للأدوية سوى نسبة ٢٥٪ فقط[٢].

---

(١) بلخير أمية، الأمن الصحي العالمي، متطلبات الترشيد وضرورات الاستدامة ، مجلة العلوم والقانون الصادرة عن المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسة والاستراتيجية، العدد ٦، يناير ٢٠١٨، ص٢٤١.

(٢) منظمة الصحة العالمية، يوم الصحة العالمي ٢٠٠٧، الأمن الصحي العالمي . التقرير على الموقع الالكتروني :
http:///www.who.int/media venter/news release/2007/prl/ ar.

ثالثا: استغلال الثروات والموارد الطبيعية

يؤدي عدم استغلال الثروات والموارد الطبيعية وفقدان العدالة فى توزيعها على المجتمع إلى إضعاف الوضع الاقتصادي للدولة وتعتبر الموارد الطبيعية هي هبات الطبيعة التي يمكن أن تتحول إلى ثروة وهي تشتمل على الإقليم المائى والهوائى واليابس فالموارد الطبيعية كانت وماتزال بمثابة الحافز الأول لموارد الثورة البشرية وطاقة الإنسان كي تعمل لأجل الانتفاع بها وزيادة الإنتاجية وبالتبعية التأثير بشكل إيجابى على ميزان المدفوعات الوطنى أيضا حماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية من التلوث الهوائي والنفايات الصناعية الخطرة، وتلوث البحار والمحيطات والأنهار وظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية[١].

رابعا: الأمن التكافلي

الأمن التكافلي الصحي هو نظام تكافلي بين المواطنين والدولة بحيث يدفع المشترك مبلغ شهرى محدود ليتمتع هو وأفراد أسرته بالخدمات الطبية المتكاملة بغض النظر عن حجم الأسرة وحجم الخدمات المطلوبة، والتي تشمل الكشف والفحص المجاني والدواء وبتكلفة رمزيةمثل برنامج تكافل وكرامة وإعانة العمالة غير المنتظمة وهو ما تم تطبيقه فى الدولة المصريةأثناء مرور المجتمع الدولى بجائحة كورونا فى سنة ٢٠٢٠ وهو مايدل على حكمة وحرص القيادة السياسية على المواطنين وحمايتهم فى أوقات الأزمات ،حيث تم منح العمالة غير المنتظمة إعانة مالية من قبل الدولة للإعانة على تحمل الأعباء المعيشية ، ويعبر الأمن التكافلي عن السياسة التي تهدف إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين فى مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال اتباع نظام استقطاع جزء من رواتب العاملين وايداعها فى صندوق معين وفق قوانين ولوائح منظمة لهذا الأمر، لمنحهم تعويضات فى حالات ترك العمل أو الفصل من الخدمة أو بلوغ سن التقاعد أو العجز أو المرض أو الوفاة، وهذا النظام يعرف بالتأمين الاجتماعي أو فوائد ما بعد الخدمة والذي يرتكز بصورة أساسية على تسخير عمليات التكافل وسط قطاع العاملين لتوفير الحماية والأمن الاجتماعي لهم[٢].

---

(١) صلاح زين الدين أهمية الأمن الاقتصادى فى تحقيق السلام الاجتماعى دراسة حالة مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المؤتمر العلمى: دور القانون فى تحقيق أمن واستقرار المجتمع فى الفترة من ٧ – ٨ أبريل ٢٠١٤ كلية الحقوق – جامعة طنطا ، ص٨

(٢) أحمد علو، الأمن الاقتصادي ودوره فى توجيه السياسات والاستراتيجيات ، مرجع سابق، ص٣.

خامسا: مكافحة الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وفنية تنمو باضطراد مع عدم الإستقرار السياسى والأمنى .

كما عرف البعض الآخر من الفقه الفقر أنه نقص فى القدرة الانسانية الفردية أو الفنوية والمجتمعية المؤسسية وينجم عن عوامل داخلية أو خارجية أو كليهما فى مجتمع معين وفي زمن معين مما يؤدي إلى نقص جزئي أو كلي فى اشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات وحسب تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧ يرى أن الفقر هو الحرمان من الأشياء القيمة[١].

وقد عرفت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفقر بأنه «حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والامكانيات والاختبارات والأمن والقدرة الضرورية للاستمتاع بمستوى معيشة مناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى[٢]»

وتعتبر مكافحة الفقر من أهم مكونات الأمن الاقتصادي، حيث يمثل الفقر الخطر الأكبر على المجتمعات المعاصرة، فانتشار الفقراء فى المجتمع تنتشر الأمراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات، كما تتفاقم حالة عدم الرضا مما يتسبب فى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني ولذلك ينظر إلى المشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها فى التدخل على أنها عامل أساسي فى تحقيق الأمن الاقتصادي، بل الأمن الشامل فى المجتمع فغالباً ما تكون أفقر المجتمعات المحلية هي الأكثر عرضة لخطر الأزمات المالية والكوارث الطبيعية والصراعات الأهلية وفي الواقع يؤدي الفقر إلى مضاعفة هذه التهديدات.

سادسا: العمل ومعدلات البطالة

أشارت تقارير منظمة العمل الدولية لعام(٢٠١٨-٢٠١٩) بأن بالأجور العالمية فى أدنى مستوياتها منذ عام٢٠٠٨، وسجلت الأقطار العربية أعلى معدلات بطالة فى العالم وذلك بسبب تدهور معدلات النمو إلى مستويات تجعلها غير قادرة على استيعاب قوة

(١) عدنان داوود محمد العذاري ، هدى زويد مخلف ، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر فى الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠١٠، ص٣٦.

(٢) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بعنوان ، مكافحة الفقر فى الدول اليورومتوسطية بروكسل ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص٨

العمل الراغبة فى العمل وعندما تقترن البطالة بمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر بشكل سلبي على توزيع الدخل وتفاقم حالة الفقر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة البطالة نفسها بالإضافة إلى تراجع دور الدولة كمنظم لقطاع العمل وفشله فى خلق قطاع خاص وطني قوي مندمج ومنافس للأسواق العالمية أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة وأدى إلى تحولها من ظاهرة إلى مشكلة كبيرة مستعصية الحل. إن للبطالة آثار سلبية على الأمن الاقتصادي، إذ تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث العامل دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمات هو وأسرته، كما نؤدي إلى إهدار فى قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي وزيادة العجز فى الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين وخفض مستويات الأجور الحقيقية[١].

معوقات تحقيق الأمن الاقتصادي :

تتمثل أهم معوقات تحقيق الأمن الاقتصادي فى الدول العربية فيما يلي[٢]:-

النزاعات بين الدول العربية وما تنطوي عليه من زيادة النفقات العسكرية على حساب الانفاق فى المجال الاجتماعي.

اخفاق النظام التعليمي فى بناء القدرات المهنية والعلمية

تدنى دور الخدمات الاجتماعية نتيجة غياب العناصر القيادية المناسبة وعدم الكفاءة الادارية، والعزوف عن تمكين الفئات المستهدفة وعدم كفاية اجراءات التدقيق والشؤون المالية وضآلة قاعدة التمويل والموارد البشرية والافتقار إلى الخبرة والمهارات والالتزام فى أوساط العاملين عموماً.

نقص التمويل من أجل تكرار المشروعات الناجحة على نطاق أوسع.

التوزيع غير المتوازن للاهتمام السياسي والموارد المالية بين المناطق الريفية والحضرية.

خبرة المجتمع المدني المحدودة فى تنفيذ عمليات التنمية وبرامجها.

---

(١) صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة، دراسة مقارنة، مصر – السعودية – الكويت، الطبعة الأولى، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر ٢٠١١، ص١٣.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٩، تحديات أمن الانسان فى البلدات العربية، الفصل الخامس، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٩، ص٩٩ وما بعدها.

التمركز البيروقراطي وغياب التنسيق فى ما بين الهيئات الحكومية، وبينها وبين الأطراف الفاعلة والمؤثرة فى المجتمع المدني.

خضوع السياسات الاجتماعية لإدارة معالجة الأزمات القصيرة الأمد، بدلاً من استرشادها برؤية بعيدة النظر على المدى الطويل.

معايير قياس الأمن الاقتصادى:

نشر مكتب العمل الدولي فى جنيف أول تقرير حول ترتيب الدول من حيث الظروف التي تهيئها لعمالها وموظفيها فى مواطن العمل، التي مست تسعين دولة من دول العالم وشارك فيها أكثر من ٤٨ ألف عامل يمثلون ٨٦ ٪ من سكان العالم.[١]

ومن أهم المعايير التى اعتمد عليها التقرير هى: تأمين الدخل الفردي، سوق العمل، التكوين المهني، والحريات النقابية، ونعرضها باختصار فيما يلى[٢]:

التكوين المهني: يرى تقرير مكتب العمل أن ظاهرة «الفقر التربوي» تمنع قسما مهما من الشعوب من بلوغ مستوى التعليم الأساسي، كما تطرقت إلى مدى تأثير العولمة وتحرير التجارة على تخفيض ميزانية التربية والتعليم فى الكثير من البلدان، وكيفية لجوء البعض إلى تعويض ذلك النقص من خلال مصادر أخرى مثل خصخصة التعليم والتكوين المهنى.

الحريات النقابية: وإذا كان تقرير مكتب العمل قد اعتمد فى تصنيفه على عدة معايير فإن معيار الحرية النقابية التي تشكل أساس الأمن فى مكان العمل، كان موضوع تحليل كبير نظرا للتحديات التي تعترض طريق العمل النقابي فى زمن العولمة والليبرالية الجديدة.

تأمين الدخل الفردي: تقرير مكتب العمل خصص مكانة بارزة لجانب تأمين الدخل الفردي، أي ضمان الحصول على دخل شهري مستقر، مستشهدا بقول تشرشل: « الإنسان المحتاج هو إنسان غير حر».

سوق العمل: المعيار الثاني المستخدم يتعلق بأمن سوق العمل واستقرارها فى تقديم فرص عمل وفقا لمتطلبات الاقتصاد من جهة وتبعا لليد العاملة الملتحقة بهذه السوق

(١) مكتب العمل الدولى، تقرير «الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل»، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمى للدول العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(٢) صلاح زين الدين أهمية الأمن الاقتصادى فى تحقيق السلام الاجتماعى، مرجع سابق ، ص١١

من جهة أخرى وقد اهتم التقرير بالقطاع غير المنظم الذي ظل مهمشا فى الكثير من الدول والذي يعتبر من أهم مصادر تأمين فرص الشغل فى الكثير من الدول.

سبل تحقيق الأمن الاقتصادي :

وبعد الحديث عن أهم عوائق تحقيق الأمن الاقتصادي فى العالم العربي لابد من التوصل إلى سياسة تحقيق الأمن الاقتصادي والتي من أهمها ما يلي:-

أولا: تصنيع القيادات وإصلاح الإدارة:

إن عملية تصنيع القيادات عملية شاقة ومضنية وفى حاجة إلى صبر وقدرة وقدوة وتخطيط ومتابعة ولا يقدر على عملية تكون القائد إلا أشخاص تتمتع بسمات وصفات من أهمها القدرة على التخطيط والابتكار بجانب القدرة على معرفة الذات والغير ويجب أن يتسم القائد بالإدارة والرغبة العميقة فى عمل عظيم مدعم بالفكر المنظم الخلاق[١].

ويقع على عاتق القادة الإداريين توضيح الأهداف المبتغاة وبيان طبيعتها للعاملين فى التنظيم حتى يعمل كل منهم فى حدودها والالتزام بها، وأن يتعرف القائد على آرائهم بشأن كيفية تنفيذ هذه الأهداف، كما يجب أن يتحلى المدير بسعة الأفق وبعد النظر فيبتعد قدر طاقته عن الأسلوب التحكمى أو التسلطى فى تحديد الأهداف الجزئية الخاصة بكل وحدة من الوحدات التابعة للمنظمة، وكذلك وسائل تنفيذها إذ تشكل هذه المشاركة من جانب هذه الوحدات بشأن تلك الأمور ضمانة للقيام بتنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها بنجاح[٢].

إن تصميم الإستراتيجية واعتمادها فى المنظمة يتم نتيجة القيام بالتخطيط الاستراتيجي ، لقد تزايد فى السنوات الأخيرة استعمال مفهوم التخطيط الاستراتيجي ضمن المفاهيم الإدارية الحديثة التي يجب علي المنظمة أن تتبناها وتطبيقها فى عملها الإداري إذا ما أرادت أن تحقق الأهداف التي إنشاءات من أجلها وأن تضمن استمرارها وبقاءها ، ويركز التخطيط الاستراتيجي علي العلاقة الطويلة الأجل ما بين المنظمة والبيئة التي تعمل بها وبذلك فهو يتضمن تحديد السمات الكلية للمهام والأهداف التي تسعي المنظمة إلي تحقيقها من خلال تحليل الظروف البيئية

(١) صابر الحسنى محمود، اختيار القيادة الإدارية فى مصر فى ظل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ .
(٢) إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة ، الدار الجامعية لبنان ، بيروت ، لبنان ، سنة ١٩٩٣ ، ص ٣٢٣ .

المختلفة للمنظمة واستخدامها فى صياغة وتطوير هذه الأهداف ومن ثم تحقيقها [١] . وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تحديد معنى ومحتوى مفهوم الاصلاح الاداري للحكم وفقاً لإهتمامات واختلاف وجهان نظر الكتاب والباحثين ومداخلهم المختلفة التي بحثوا من خلالها هذه الظاهرة، غلا أن هناك اتفاقاً عاماً على الاطار العام له فإصلاح الاداري للحكم يعني للبعض « التأثير والاستخدام الأمثل والمدروس للسلطة والنفوذ لتطبيق إجراءات جديدة على النظام الاداري من أجل تغيير أهدافه وبيئته بهدف التطوير وتحقيق الأهداف التنموية »[٢].

وفي عام ٢٠١٢ انخفضت التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٨٪ مسجلة ١,٣٥ تريليون دولار تراجعت فى الدول المتقدمة تراجعاً ملحوظاً فى حين حازت البلدان النامية السبق فى مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأول مرة على الاطلاق تنال الاقتصاديات النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ما تناله البلدان المتقدمة حيث شكل نصيبها ٥٢٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي[٣].

وبعد الهبوط الحاد فى عام ٢٠١٢ تعافت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ٣٩ اقتصاداً عالمياً عام ٢٠١٣ وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد عام ٢٠١٤ حيث بلغت التدفقات ٥٦٦ بليون دولار وارتفع بنسبة ٩٪ مقارنة معا عام ٢٠١٢[٤].

وشهد عام ٢٠١٥ زيادة فى التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قدرها ٤٠٪ تقريباً لتصل إلى ١,٨ تريليون دولار وهو أعلى مستوى لها منذ نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية فى عام ٢٠٠٨[٥].

عام ٢٠١٦ انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة بلغت نحو ٢٪ لتصل إلى ١,٧٥ تريليون دولار كذلك تراجع الاستثمار فى البلدان النامية بنسبة أكبر بلغت ١٤٪[٦].

---

(1) donnelly, j! et al, fundamen of management home wood hilnoois! 1990. p 152.

(٢) سالم القحطاني، التطوير الاداري من خلال التجربة السعودية ، المفهوم ، المواحل والأساليب ، صنعاء، جامعة صناء، ١٩٩٩.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرر الاستثمار العالمي ٢٠١٣ بعنوان (سلاسل القيمة العالمية ، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية)، ص٥٦.

(٤) مركز أبناء الأمم المتحدة، تقرير الأونكتاد بعنوان « انتعاش التدفقات الاستثمارية إلى البلدان المتقدمة فى عام ٢٠١٣، ص١٢.

(٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٦، بعنوان "جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات"، نيويورك وجنيف ٢٠١٦، ص٣٠.

(٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقر الاستثمار العالمي ٢٠١٧، بعنوان "الاستثمار والاقتصاد الرقمي"، نيويورك وجنيف ٢٠١٧، ص١.

وحسب آخر الاحصائيات الواردة فى تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٧، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية بمعدل ١,١٤٪ إلى نحو ٦٤٦ مليار دولار، وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع لنسبة ٣٧٪ مقارنة بحصة بلغت ٤٢٪ عام ٢٠١٥ وعلى صعيد العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار ٦ مليارات دولار وبنسبة ٤٪ إلى ١٣٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ كما استقر معدل هذا العائد إلى ٦٪ على أرصدة الاستثمار لنفس العام[١].

ثانيا: تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم لها:-

إهتمت القيادة السياسية المصرية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطةحيث تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فى مصر نحو ٩٠٪ من إجمالي المشروعات التى تعمل فى الأنشطة غير الزراعية [٢]، كما يعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة من الشباب وغيرهم من الفئات الأخرى فى المجتمع. كما أن مصطلح المشروعات الصغيرة لم يكن قاصرا على منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية . ويركز معظم الفقه الإقتصادى على الأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد القومي سواء فى البلاد المتقدمة أو البلاد النامية خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل وبالتبعية تشغيل الشباب وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو٩٠٪ من إجمالي المشروعات على مستوى الاقتصاد الدولى كما أنها تساهم فى خلق فرص عمل للشباب وغيرهم من فئات المجتمع بنسبة تتراوح ما بين ٤٠٪-٨٠٪ من فرص العمل الكلية ، وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول، حيث تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪ فى انجلترا ،٥١ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الناتج المحلى الإجمالى. [٣]

كما لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوراً كبيراً واهتماماً بالغاً من العديد من المنظمات العالمية وكذا الاقتصاديين باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى

(١) فيفين حسين، الاستثمار العالمي، ٢٠١٧، ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية وزارة الاقتصاد، الادارات العربية المتحدة، مبادرات الربع الأول ٢٠١٨، ص٣.

(٢) عبدا لحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة فى مصر ، المعوقات والتحديات وأساليب العلاج ، دراسة مقارنة مع التجارب الدولية ، مجلة مصر المعاصرة ،أبريل ٢٠١٣ ، العدد ٥١٠، السنة ١٠٤ القاهرة ، ص٥ .

(٣) البنك الأهلي المصري ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، ص ٧٤.

التطور الاقتصادي لتميزها بسرعة إنشائها ودورها الفعال فى التنمية الاقتصادية.

إن من أهم حوافز عملية التنمية هو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع اقامتها ومساندتها فى الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص ويرجع ذلك لأسباب عديدة:-

زيادة الطاقة الانتاجية من خلال تحفيز الشباب على مبادرة لا للتوظيف نعم للتشغيل والتى تهدف إلى إستغلال الطاقات الكامنة فى الشباب وتحفيزهم على العمل والإنتاج فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المساهمة فى معالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

القدرة الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة.

تشكل ميداناً لتطوير المهارات الادارية والفنية والانتاجية والتسويقية.

نفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي مما يخفف الضغط على القطاع العام فى توفير فرص العمل.

ويعني كل هذا أن البلدان العربية مدعوة لإعطاء أولوية لجهود التشغيل من خلال تفعيل برامج التشغيل فى الدول العربية من جهة وراعية وتنظيم أنشطة تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندتها من جهة أخرى، مما لا تزال هناك مجالات واعدة لزيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص فى الدول العربية إلا أن ذلك يتطلب زيادة قاعدة المستثمرين من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التكامل بينهما بما يكفل دعم العلاقات الأمامية والخلفية للقطاع الصناعي ويسهم فى زيادة الطاقة الانتاجية ويتطلب ذلك إزالة جميع العقبات التي تعترض إقامة مثل هذه المشروعات وتحقيق التكامل والتنسيق بين القطاعين العام والخاص داخل كل دولة عربية من ناحية ومن ناحية أخرى تحقيق التنسيق على المستوى العربي بما يكل استخدام الميزة التنافسية لكل دولة لمصلحة زيادة الناتج القومى.

الفصل الثاني

الأثار الإقتصادية المترتبة على الأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية

تمهيد وتقسيم:

الاعتبارات الأمنية لها دور هام فى جذب الاستثمار حيث يوجد ارتباط بين سياسة الأمن القومي والسياسة الاقتصادية، حيث إن السلام نتيجة طبيعية للتجارة فحيث وجد الأمن وجد الاستثمار فهناك علاقة طردية بين الأمن والاستثمار.

فالاستقرار الأمنى والسياسى ركيزة أساسية لمناخ الاستثمار الجيد ؛ ذلك أن رأس المال يبحث دائماً عن الربحية والأمان. وقد ساهمت حالة عدم الاستقرار فى عدد كبير من الدول العربية، والحروب المختلفة التي انتشرت فى أرجاء الوطن العربي، بداية من الحروب العربية الإسرائيلية، والحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت، وحرب جنوب السودان، والتدخل الأمريكي فى العراق، وما يدور فى البلاد حاليا من ثورات واحتجاجات، واستمرار لمسلسل العنف والتي دفعت رؤوس الأموال للهجرة حيث مناطق أكثر استقراراً وأماناً وربحية، وفي منطقة البحر المتوسط شهدت بلدان هذه المنطقة نوعاً من أنواع الحروب كل ثلاث سنوات وحتى هذه اللحظة نادراً ما يمر يوم بدون تقارير إعلامية إخبارية عن وقوع عنف أو معاناة بشرية أو تدمير كبير كما فى بلدان العراق وسوريا وليبيا واليمن[1].

ولقد شهدت أوضاع الدول العربية تغيرات كبيرة منذ عام ٢٠١١، حيث تصادمت القوى المختلفة داخل المنطقة وخارجها ونتج عنها إضطراب فى هذه الدول باستمرار حيث حيث إنتشر الإرهاب والتنافس العسكري والسياسي بين القوى الاقليمية الكبرى فى تغيير معدلات التوازن الاستراتيجي عبر الاشتباكات المباشرة أو الحروب ، وتعتبرالدول العربية سواء كانت واقعة فى القارة الآسيوية أو فى القارة الأفريقية من المناطق المتنوعة اقتصادياً فهي تضم دولاً نفطية غنية فى الخليج العربي ودولاً مواردها ضئيلة نسبة إلى عدد سكانها مثل مصر والمغرب واليمن ، وتعكس تحديات التنمية فى المنطقة العربية العديد من الأثار الإقتصاديةمن إرتفاع معدلات

(١) مقال بعنوان «الحكم بالوكلاء... كيف تمت هندسة الفوضى فى الشرق الأوسط؟» مجلة Foreign Affairs ، على الموقع الالكتروني:- https://midan.alazeera.net/reality.

البطالة ، والعوائق أمام توسع القطاع الخاص والاحتياجات الكبيرة لرأس المال البشري، واستنفاذ الموارد الطبيعية[١].

وبناء على ما سبق نقسم الحديث عن الأثار الإقتصادية المترتبة على الأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية فى المباحث التالية :

المبحث الأول : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية الآسيوية.

المبحث الثاني : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية الافريقية.

المبحث الأول

الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى بعض الدول العربية الآسيوية

نوضح فى هذا الفرع الأوضاع السياسية والأمنية فى الدول العربية الواقعة فى القارة الآسيوية والتي تضم العراق وسوريا والأردن واليمن وفلسطين وذلك بعد الثورات العربية أو الربيع العربي، والأخيرة كانت عبارة عن حركات احتجاجية سليمة ضخمة انطلقت فى بعض البلدان العربية خلال أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ متأثرة بالثورة الفرنسية وكان من أهم أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية إضافة إلى عدم الإستقرار السياسي والأمني وانعدام الديمقراطية فى معظم البلاد العربية[٢] وسوف نوضح الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى بعض الدول العربية الآسيوية وذلك وفق التقسيم التالى:

المطلب الأول: الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى فلسطين

المطلب الثانى: الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى العراق

المطلب الثالث: الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الأردن

---

(١) تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان « أنشطة البنك الدولي فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » على الموقع الالكتروني:-
http://web.world bank.org/archive/website00149/WEB/PDF/M/CA- BRIE.PDF.

(2) Andrey Korotayev, Julia Zinkina, "Egyption Revolution: A Demographic Structural Analysis", 2011 Enteleuia. Revista Interdisciplinar 13, Page 129 – 131.

المطلب الأول

الآثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى فلسطين

شهدت أرض فلسطين خلال مراحل التاريخ المختلفة كثيراً من الأحداث حيث كانت ممارسات الاحتلال الاسرائيلي السبب الرئيسي فى عدم الاستقرار الأمني و السياسي فى فلسطين، فى ظل ممارسات الحصار والقمع والتقييد على حركة أفراد الشعب، وعلي الرغم من أن سياسة الحصار هي سمة احتلالية قديمة، حيث تعتبرها إسرائيل خطة لتنفيذ جميع سياساتها الهادفة إلى التضييق على أبناء الشعب الفلسطيني، وفرض سيطرتها على الأراضي الفلسطينية وكان رئيس وزراء الكيان أرئيل شارون هو أول من وضع هذه الخطة قيد التنفيذ فى منتصف عام ٢٠٠٢م عقب فشل عملية «السور الواقي» فى القضاء على البنية التحتية للمقاومة، وبعد أن تمكنت القوى الوطنية الفلسطينية من ضرب أهداف فى العمق الاسرائيلي رداً على تلك العملية[١].

ومارست الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سواء من حزب العمل أو الليكود سياسة فرض الأمر الواقع عبر ممارسة سياسة الأغلاق، تمديد المفاوضات، ومواصلة الاستيطان، وعبر تغيير معالم مدينة القدس العربية وتشديد دخول الفلسطينيين إليها ومواصلة عمليات تهويدها والتشديد على سكانها العرب، بالإضافة إلى استمرار حملات الاعتقال التعسفي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي عملت ممارسات الاحتلال على منح تناقض بين هذه السلطة فى إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى مقابل استمرار سياسة الاحتلال الاسرائيلي فى تعطيل عمليات المفاوضات[٢].

وإذا ما نظرنا إلى تلك الاجراءات التعسفية، والوضع الاقتصادي السيء المفروض على الشعب الفلسطيني، ندرك مدى تأثير جميع هذه السياسات والممارسات على الأوضاع الأمنية والنظام السياسي الفلسطيني، إذ إنها تشكل السبب الأساسي فى وضعه بحالة من الفوضى وعدم الاستقرار المتمثلة بعدم قدرة الأفراد الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم الإنسانية المشروعة، وعدم قدرتهم على التعايش مع هذه الظروف الصعبة[٣].

---

(١) مصعب جمال أحمد سليمان، التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي فى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، عام ٢٠١٧-٢٠١٨، ص٨٤.

(٢) جميل هلال، تحولات النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو ، مؤسسة دراسات فلسطينية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٥.

(٣) جورج العبد، الاقتصاد الفلسطيني ، تحديات التنمية فى ظل احتلال مديد ، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص٣٢.

ويشير تقرير الإستثمار الأجنبى أنه بنهاية عام ٢٠١٢ بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ٢,٤٤٤ مليون دولار[١]، بينما بلغ إجمالى رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة ١٥٥٨ مليون دولار[٢]عام ٢٠١٣م ، كما بلغت ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى فلسطين بنهاية عام ٢٠١٤م نحو ٢,٥ مليار دولار تمثل ٠,٣٪ من الاجمالى العربى خلال نفس الفترة، كما نجحت فلسطين فى نفس العام فى جذب إستثمارات اجنبية مباشرة قيمتها ١٥٦٨ مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل مانسبته ٠,٣٪ من الاجمالى العربى[٣]، وفى عام ٢٠١٥م انخفضت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل طفيف لتبلغ قيمتها ١,٥٧٣ مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد[٤].

وفى عام ٢٠١٦م بلغ اجمالى رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى ١,٧٠١ مليون دولار[٥]وشهدت معدلات الاستثمار الاجنبى المباشر الواردة الى فلسطين انخفاضا طفيفا لتبلغ الاجمالى بقيمة ١٦٦٩ مليون دولار امريكي فى عام ٢٠١٧م

بلغ حجم الاستثمار الاجنبى المباشر ١,٧٥٨ مليون دولار بنهاية العام ٢٠١٧م محققا ارتفاعا قدره ١,٢٪ عن العام ٢٠١٧م[٦] .

جدول رقم (٣) معدلات الاستثمارات الاجنبية فى المؤسسات المقيمة فى فلسطين

خلال السنوات (٢٠١٣-٢٠١٨)

المؤشر	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
رصيد الاستثمار الاجنبى المباشر فى فلسطين	١,٥٥٨	١,٥٦٨	١,٥٧٣	١,٧٠١	١,٦٦٩	١,٧٥٨
رصيد استثمار الحافظة فى فلسطين	٧٦٨	٧٢٥	٨٢١	٦٥٨	٧,٣	٧٢٨
رصيد الاستثمارات الاخرى فى فلسطين	٦١٢	٤٥٣	٥٩٣	٥٦٦	٦٤٥	٤٥٣

المصدر : مؤشرات الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية

يلاحظ على الجدول السلبق ما يلى :

(١) تقرير الاستثمار الاجنبى للمؤسسات المقيمة فى فلسطين ٢٠١٢ ، الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطيني
(٢) تقرير الاستثمار الاجنبى للمؤسسات المقيمة فى فلسطين ٢٠١٣ ، الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطيني
(٣) تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٥ ، مرجع سابق ذكره
(٤) تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٦ ، مرجع سابق
(٥) تقرير الاستثمار الاجنبى للمؤسسات المقيمة فى فلسطين ٢٠١٧م ، الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطيني
(٦) تقرير الاستثمار الاجنبى للمؤسسات المقيمة فى فلسطين ٢٠١٨ ، الجهاز المركزى للاحصاء الفلسطيني

انه خلال السنوات (٢٠١٣-٢٠١٨) حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بالتذبذب والتقلب من سنة الى اخرى، نظرا للاثر المشترك للعوامل الاقتصادية وحجم السوق ودرجة الاستقرار الامنى والسياسى اثرت تلك العوامل على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر.

الاقتصاد الفلسطيني يعمل تحت قيود عديدة منها مانجم عن سياسيات الاحتلال الاسرائيلي القمعية وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية للسلطة الوطنية ، وتروى الاوضاع السياسية الداخلية على الساحة الفلسطينية وضعف الشعور بالامن الشخصى والجماعى ، وغياب رؤية سياسية واضحة لشكل مستقبل الاقتصاد الفلسطيني وما يترتب علي ذلك من ضعف واضح فى مجال رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية[١]

ولقد تركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى فلسطين من يناير ٢٠١١م حتى ديسمبر ٢٠١٨م فى قطاعات الوساطة المالية ثم يليها قطاع الخدمات والنقل والاتصالات والتجارة الداخلية ليحل فى المرتبة الثالثة قطاع الصناعة وفى المرتبة الاخيرة قطاع الانشاءات ، فى حين ان ٨١,٦٪ من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى فلسطين وافدة من الاردن[٢].

وفى استطلاع اجراه البنك الدولى لاصحاب المنشأت الصناعية فى الضفة الغربية وقطاع غزة اشار الاستطلاع الى ان ٦٠٪ منهم انهم يواجهون عوائق بسبب عدم انتظام وصول الصادرات والمواد الخام ويعتبر ٨٤٪ منهم ان الاوضاع الامنية والسياسية تعتبر العامل الاهم فى التأثير على تكاليف الانتاج كما اشار اصحاب المنشأت الصناعية الى السبب الرئيسي لتراجع او ثبات مستوي المبيعات هو الوضع السياسى ، يليه الاجراءات الاسرائيلية والاغلاقات وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين[٣].

الأوضاع الأمنية فى دول الخليج العربي

يواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد أكثر من ٣٣ عاماً من بدء تأسيسه، تحديات غير مسبوقة على مختلف الأصعدة، لاسيما فيما يتعلق بتبعات

(١) رائدة محمد الدودة ، الاستثمار الاجنبى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، مجالة ومحدداته خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخليل ، العام الدراسى ٢٠١٠ – ٢٠١١م ، ص ٢٤٥

(٢) تقرير الاستثمار الاجنبى للمؤسسات المقيمة فى فلسطين ، ٢٠١٨ ، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

(3) World bank , investment survery , 2006 , data base , www.worldbank.org

ما بات يعرف بثورات الربيع العربي، ولا شك بأن هذه التحديات والتهديدات التي تحدق بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وبمنطقة الخليج بشكل خاص والمتأنية من الجزار الاقليمي، تمثل أهم التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٤ وظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية وتمددها فى شمال الجزيرة العربية وتحديداً فى سوريا والعراق وتهديدها بالوصول إلى عمق الخليج العربي. وكذلك تمكن جماعة الحوثي من السيطرة على مفاصل الدولة اليمنية فى جنوب شبه الجزيرة العربية ونتائج المفاوضات بين مجموعة ٥ + ١ (روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا) من جهة ، وإيران من حيث التوازنات الاقليمية، وانتهاء بقمة كامب ديفيد[١].

كل ما سبق دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخروج من الحياد إلى اتخاذ التدابير والقرارات والإنخراط فى آلية البحث عن الحلول ودفع جزء من فاتورة انعكاسات تلك التهديدات والأزمات، فهذه التهديدات لا تتصف بالآتية فهي ليست مؤقتة، من حيث الضبابية[٢]. هذا ما يدفع دول الخليج إلى الحاجة إلى تعزيز وحدتها وتماسكها فهو يساهم فى تحقيق الرقم الصعب فى معادلة الأمن الاقليمي[٣].

نخلص مما سبق أنه يعتبر الأمن مطلب أساسي وهام من أجل بقاء الإنسان على قيد الحياة، فبانعدام الأمن تتعذر سبل الحياة الكريمة للفرد وانعدام الاستقرار فى كافة مجالات حياة الإنسان خاصة فى المجال الاقتصادي بإعتباره أساس استمرار وتقدم وازدهار المجتمعات، من هنا تأتي أهمية تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال تأمين دخل ثابت للأفراد عبر العمل المنتج والمدفوع الأجر، أو عبر شبكة مالية عامة آمنة لتخفيض معدلات البطالة والفقر.

(١) خالد إبراهيم الفضالة، أمن الخليج فى ظل التحديات الاقليمية، مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني العدد١، ٢٠١٥، ص ٩.

(٢) دينا محمد جبر، ايناس عبد السادة علي، الأمن الوطني والاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي التهديدات والسياسية والأمنية المطلوبة ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لمركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء بعنوان ، مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي فى ظل التحديات الراهنة ، ١٤-١٥ نوفمبر / ٢٠١٨، ص ١٣ – ص ١٥.

(٣) حمد ميزاب، دول مجلس التعاون فى مواجهة التحديات، الرهانات والتحديات ثلاثة مصادر تهدد أمن الخليج وضرورة إنشاء مركز قياس وتحليل المخاطر الأمنية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ١١٦، الكويت ٢٠١٧.

المطلب الثانى

الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى العراق

خلال تاريخ العراق الحديث والمعاصر والقديم، لم يسبق لهذه الدولة أن شهدت أزمة سياسية داخلية تتمثل فى عدم الاستقرار الأمني كما هو الحال فى مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي فى عام ٢٠٠٣، ولكن بعد ذلك بدأت العراق فى بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسية يكون فيها الحكم قائماً على أساس الانتخابات الحرة العلنية لتنظيم آلية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الاحتكار الفردي أو الفئوي ولكن هذه المرحلة صاحبتها الكثير من الأزمات التي عكست أشد حالات عدم الاستقرار الأمني والسياسي فى التاريخ العراقي كونها تمثلت فى استخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع(١).

ومن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والأمنى فى العراق(٢) :-

أصبح العراق قوة مزعزعة للاستقرار الأجنبي فى الشرق الأوسط وقد أثر ذلك على البلدان المحيطة، ويوفر وجود مساحات غير خاضعة للحكم عمقاً استراتيجياً لشبكات الاجرام والمتمردين والمتطرفين فى البدان المجاورة وتستفيد الجماعات المسجلة فى سوريا، بما فى ذلك تنظيم داعش، من طرق الإمداد عبر العراق، كما أن تصدير المقاتلين الشيعة العراقيين إلى سوريا، الذي تنظمه قوات الحرس الثوري الإيراني يزيد من تفاقم الصراع فى سوريا.

الطائفية السياسية:- وهي انتقال الطائفية بمفهومها العام، من تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد وتجسيدها فى مستوى الدولة الحاضنة للجميع.

التطرف والإرهاب:- يزدهر التطرف العنيف فى أي مجتمع إذا كانت مؤسسات الدولة فيها قمعية وفاسدة وغير فعالة وغير شرعية، لذلك أي هزيمة طويلة الأمد للتطرف العنيف فى العراق تتطلب التغلب على فشل الدولة العراقية فى كسب ثقة ودعم قطاعات واسعة من الشعب العراقي.

(١) حسين أحمد دخيل السرحان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية فى العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد ١٨، جامعة آل البيت، العراق، بغداد.

(٢) بدر الدين شوهاتي، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، بحث منشور على الموقع الالكتروني:-
http://www.mominoun.com/ar/ic/es/4338.

الاستئثار بالسلطة والسعي للهيمنة على الآخر واستخدام العنف السياسي وتستمر المؤسسات الأمنية والقضائية لإلحاق الضرر والأذى بالمنافسين.

التهجير والنزوح بسبب الوضع الأمني وعمليات التغيير الديمقراطي والتطهير العرقي[١].

المطلب الثالث

الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الأردن

حققت عملية الاصلاح السياسى التي تمت فى أواخر الثمانينات فى الأردن نتائج ايجابية فالأحزاب السياسية فى الأردن أصبحت شرعية ومرخصة كما أن الانتخابات أصبحت أكثر تنظيماً فضلاً عن المباشرة بإجراء اصلاحات اقتصادية مهمة[٢].

منذ عام٢٠١١ حدثت موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي انطلقت فى مختلف أنحاء الأردن متأثرة بموجه الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت فى الوطن العربي، كان من الأسباب الرئيسية لهذه الاحتجاجات تردي الأحوال الاقتصادية وغلاء الأسعار وانتشار البطالة[٣].

وفي عام ٢٠١٨ حدث ما يسمي إضراب الأردن فى تاريخ ٣٠ مايو (أيار) ٢٠١٨ وهو اضراب واسع عن العمل احتجاجاً على مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل والذي رفعته الحكومة إلى مجلس الأمر لبحثه وإقراره فى دورة استثنائية.

استجابت غالبية المؤسسات والقطاعات الصناعية والتجارية لدعوة النقابات المهنية للإضراب رفضاً لقانون الضريبة الجديد وتوقفت على أثرها قطاعات واسعة عن العمل ومن الجدير بالذكر أن قانون الضريبة الجديد يفرض اقتطاعات مالية على الأفراد الذين تتجاوز دخولهم الشهرية ألف دولار وعلى الأسر التي تتجاوز دخلها ألفي دولار شهرياً إلى جانب فرض اقتطاعات أخرى على القطاع التجاري وغيره من المفاصل الحيوية فى البلاد.

---

(١) «دبالي العراقية تدفع ثمن التغيير الديمغرافي»، بحث منشور على الانترنيت:- https://www.alaraby.c.uk/pditics، ٢٠١٥.

(٢) خوليا شقير، الأصلاح الوهمي، الاستقرار الأردني العنيد، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي واشنطن، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٧.

(٣) مظاهرات فى الأردن احتجاجاً على غلاء الأسعار والبطالة، مقال منشور على الموقع الالكتروني:-
http://www.bbc.com/arabic/middleast/2011/01/1/0114- Jordan-post ests.shml.

تأثير عدم الاستقرار الأمني على التنمية:-

تتاثر الانتاجية بالعديد من العوامل التى يجب اخذها فى الاعتبار عند عملية التحويل (تحويل المدخلات الى مخرجات) وتشمل هذه العوامل :

١- مجموعة العناصر الفنية و التنظيمية

٢- مجموعة العوامل البيئية المحيطة بالمنشأة .

وتجدر الإشارة إلى ان انتاجية العنصر البشري هي محصلة تفاعل عدة عوامل وهي:

١- مدي توافر القدرة على الاداء مثل : السن - الجنس - المعرفة - الخبرات الاتجاهات .

٢- الرغبة فى الاداء و التي تعكس مقدار الجهد المبذول من قبل العامل .

المناخ التنظيمي المساعد للعمل .

اختيار جودة عالية للعنصر البشري و التي تعكس مجموعة من المهارات السلوكية التي يحتاجها الافراد لتأدية وظيفتهم بكفاءة[٢] .

فالإنسان هو القوة الفاعلة والمبدعة التي تدير المشروع من حيث تأهيله وبناءه، إذ أن الاستثمار فى رأس المال البشري لا يقتصر تأثيره الايجابي فى انتاجية العمل وإنما يؤثر ايجابياً أيضاً فى نواحٍ أخرى تتصل اتصالاتٌ مباشراً بعملية التطور الاقتصادي لاسيما العمالة، والآراء الاجتماعية نحو العمل والانتاج والجدارة الشخصية فى الإدارة والعناية بالنظافة والصحة، والمواظبة على العمل والوعي بالمسؤولية[١].

فالتنمية البشرية تعتمد على التعليم أساساً وقد انعكست الأوضاع الأمنية فى الشرق الأوسط على واقع العملية التعليمية فى بعض الدول العربية وذلك من خلال دعوة الشباب إلى الخدمة العسكرية فى عدد من الدول بسبب سوء الأوضاع الأمنية والحروب الأهلية وحسب المرصد العربي للتربية فإن حوالي ٥,٦ مليون طفل عربي ما بين ٦- ١١ سنة لم يلتحقوا بالمدرسة من بينهم ٢,٦١٪ من الاناث فى عام ٢٠١٤[٢].

(١) محمد على زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر ، دار الملاك للفنون، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٩، ص٥٤.

(٢) النشرة الاحصائية للمرصد العربي للتربية العدد الثاني، ٢٠١٦،على الموقع الالكتروني:-
http://www.alecso.org/marsad/site/?ar=P=2168&lang=ar.

وتسعى الدول فى سبيل حماية أمنها ودرء أمنها ودرء التهديدات التي تواجهها إلى تدعيم قدراتها العسكرية والأمنية وتحقيق ما يسمى بالأمن العسكري الذي يعد من أكثر عناصر الأمن فاعليه وتأثيراً وأن ضعفه ينعكس بشكل مباشر على أمن الدولة ويعرضها إلى الأخطار العنيفة التي قد تؤدي بها إلى حد الانهيار والزوال، حيث أن الدولة التي تمتلك قوة عسكرية تخلق قناعة لدى مواطنيها بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتحقيق مصالح الدولة وتنفيذ سياستها الداخلية والخارجية[١].

ولقد أدى تزايد الانفاق العسكري على مستوى العالم وذلك بدواعي حماية الأمن الوطني ومواجهة التهديدات خاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط إلى ظهور جدل كبير حول الجدوى من هذه النفقات خاصة أنها تستحوذ على مبالغ مالية ضخمة كان من الممكن أن توجه لمواجهة الفقر والتخلف وتحقيق التنمية لشعوب هذه الدول.

أما أنصار الاتجاه المعاكس القائل (الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي وتنموي شامل) وكما عبر عن هذا الأتجاه روبرت ماكنمار R.Mcnamara فى كتابه «جوهر الأمن» عندما قال «الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يوجد أمن» من خلال هذا التعريف عبر ماكنمارا عن مفهومه للأمن الوطني بكلمة واحدة شاملة هي «التنمية» حيث تشمل أبعاد كثيرة فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، وتنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع تنمية للعلاقات الخارجية والسياسية الداخلية[٢].

وفي الواقع فقد بلغت نسبة الانفاق العسكري فى الشرق الأوسط ٥,٢٪ من الناتج المحلي للدولة، وهي النسبة الأعلى عالمياً، وإذ يتعدى المتوسط العالمي نسبة ١,٨٪ من الناتج المحلي، وتحتل السعودية ثالث أكثر دولة فى العالم انفاقاً على التسلح مباشرة بعد أمريكا والصين، وقبل روسيا والهند وفرنسا، وبلغت نسبة هذه الزيادة ٣٧٪ فى الفترة بين عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٧ ليصل إجمالي انفاقها إلى ١٤,٥ مليار دولار فى العام الماضي بزيادة يقدرها التقرير بـ ١٩٪ ، أما مصر وهي أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان وحجم القوة العسكرية أنفقت خلال الأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ – ٢٠١٧، حوالي ٥ مليارات دولار سنوياً من ميزانيتها العسكرية أي ما يعادل حوالي ٢٪ مخن دخلها

(١) على خازن، تأثير الانفاق العسكري على التنمية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦، ص٢.

(٢) جمال منصّر، تحولات فى مفهوم الأمن، من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقله، العدد١، يونيو ٢٠٠٩، ص ١٤٥.

القومي وفي المقابل أنفقت قطر وفي نفس السنوات مثل مصر من حيث الكم بنسبة تبلغ ٣٪ من دخلها القومي وعلى سبيل المثال تحتل دولتان، كالجزائر وعمان مكانه متقدمة للغاية وسط الدول العربية الأكثر انفاقاً على الرغم من عدم انخراط الدولتين بأي حرب تذكر مثلاً أنفقت الجزائر فى عام ٢٠١٥ أكثر من ١٠ مليارات دولار على الدفاع ما يعادل ٦,٢٪ من دخلها القومي و ١٤٪ من انفاقها الحكومي أما سلطنة عمان فأنفقت فى ٢٠١٥ حوالي ١٠ مليارات على الدفاع ما يعادل ١٦٪ من دخلها القومي و ٢٨٪ من انفاقها الحكومي على الرغم من معاناة ميزانيتها عجز قدره ١٧٪[١].

جدول رقم (٤) يوضح قائمة الدول العربية من حيث الإنفاق فى المجال العسكري

المرتبة	الدولة	حجم الانفاق بالدولار
١	السعودية	٧٥ مليار دولار
٢	قطر	١٩ مليار دولار
٣	الإمارات العربية المتحدة	١٥ مليار دولار
٤	الجزائر	٦,٤ مليار دولار
٥	الكويت	٢,٥٨٤٥ مليار دولار
٦	مصر	٤,٠٥ مليار دولار
٧	المغرب	٢,٣٠٥٦ مليار دولار
٨	الأردن	١,٤٦ مليار دولار
٩	العراق	١,٣ مليار دولار
١٠	ليبيا	١,٣ مليار دولار
١١	اليمن	٠,٨٨٥٥ مليار دولار
١٢	سوريا	٠,٨٥٨ مليار دولار
١٣	البحرين	٠,٦٢٨٩ مليار دولار
١٤	السودان	٠,٥٨٧ مليار دولار
١٥	لبنان	٠,٥٤٠٦ مليار دولار
١٦	تونس	٠,٣٥٦ مليار دولار

(١) علاء بيومي، «كل هذا الانفاق العربي على الأمن»، مجلة العربي الجديد النسخة الالكترونية على الموقع الالكتروني:-
https://www.alaraby.couk/opinion/2018/1/20

١٧	عمان	٠,٢٥٢٩٩ مليار دولار
١٨	جيبوتي	٠,٠٢٨٦ مليار دولار
١٩	موريتانيا	٠,٠٢٠٨٥ مليار دولار
٢٠	الصومال	٠,٠١٨٩ مليار دولار
٢١	جزر القمر	٠,٠١١٦ مليار دولار

جدول رقم (٣) بأسماء الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية مرتبة تنازلياً بمعدل انفاقها بالمليار دولار فى المجال العسكري لعام ٢٠١٨ [١].

ويلاحظ على الجدول السابق بأن قائمة البلدان فى الشرق الأوسط مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الانفاق العسكري لكل دولة فى سنة ٢٠١٨، حيث تنبين أن الانفاق العسكري بلغ أعلى مستوزى له مقارنة بالأعوام الماضية ورغ غياب بيانات عدد من الدول فإن إجمالي الانفاق العسكري للمنطقة العربية يقدر بنحو ترليون دولار فى السنوات الـ ١٠ – ١٥ الأخيرة وتتصدر السعودية بشكل خاص والخليج بشكل عام قائمة الدول الأكثر انفاقاً فى المجال العسكري.

ويترتب على عدم استقرار الأوضاع الأمنية الهجرة، لاسيما المناطق القريبة من القتال أو ما يسمى المناطق الساخنة طلباً للنجاة، وقد ساهمت مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تفاقم هذه الظاهرة، حيث أنها تعد من أخطر القضايا الاجتماعية التي تقلق المجتمع الدولي لأنها ظاهرة تمتاز بالاستمرارية وأيضاً لإنتشاره المكاني فى معظم دول العالم النامية عامة و العربية خاصة، فى ظل تباين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المصدرة للهجرة.

وفى هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ إهتم بالشباب حيث ذكر فى الباب الثالث بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة النص على أن « تكفل الدولة رعاية الشباب والنشىء وتعمل على إكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة » [٢].

(1) The World Fact, book, Central Interlligence Agency, Retrieved 11/6/2019, Edited by:https://www.cia.gov/library/puplictions/the-world-factbook.

(٢) الباب الثالث من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة.

وعليه وبناء على النص الدستورى السابق مباشرة فإنه يجب على الدولة الإهتمام بتنمية الشباب وأن ترعى مواهبهم وتنمى أفكارهم وتقدم لهم الدعم فى كافة المجالات والأنشطة الحرفية والصناعية والتجارية والزراعية .

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح تنمية الشباب ولكن من وجهة نظرنا نرى أن هذا التعريف يدخل فى إطار الحديث عن التنمية البشرية باعتبار أن الأخيرة عملية مركبة تشمل فى داخلها عنصر الشباب وعليه فإنه وفقا لما ورد فى تقارير التنمية البشرية تعرف التنمية البشرية علي أنها عملية إتاحة مزيد من الاختيارات أمام الأفراد ، وأن هذه الاختيارات تتغير مع الوقت ، وأهم هذه الاختيارات أن يحيا الأفراد حياة خالية من الأمراض وأن ينالوا حظا من التعليم ، وتتاح لهم الموارد اللازمة لأن يعيشوا حياة كريمة تليق بآدميتهم [١].

والبعض الآخر من الفقه عرف تنمية الموارد البشرية بأنها تلك العمليات المتكاملة والقائمة علي معلومات صحيحة والهادفة إلي لإيجاد قوة عمل متناسبة مع متطلبات العمل وفقا لظروف وقواعد وأساليب الإدارة وتلك مهمة الأخيرة سواء تمثلت فى الشركات القابضة مثلا أو الشركات التابعة ، فالمسئولة هي مسئولية جميع المؤسسات والشركات فى تنمية المهارات واكتساب مهارات جديدة لكل فرد عامل فى المجتمع للوصول به إلي المستوي الذى يتفق مع معايير العمل الدولية [٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المصرى لعام ٢٠١٤أكد على هذا المعنى الذى ذكرناه فى الفقرة السابقة مباشرة حيث ألزم الدولة بأن تقوم بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة عندما ذكر فى الباب الثالث بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة النص على الآتى "لكل مواطن الحق فى غذاء صحى وكاف وماء نظيف وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعى وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال [٣]."

والحقيقة أن التنمية هي التي تجعل الاختيارات فى متناول الشباب ، بأن تخلق البيئة التي تمكن الشباب من تنمية قدراتهم بالشكل الكامل ، كما تتيح لهم

(١) محمد توفيق صادق ، التنمية فى مجلس التعاون ، دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة ، والمجلس للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٥٧ .

(٢) د.نادر رياض ، تحسين بيئة الأعمال وخلق قدرة تنافسية للصناعة المصرية ، دراسة تحليله مقدمة إلي اللقاء السنوي الرابع حول القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ، ٢٩-٣٠ يناير ١٩٩٥ - ص٦ .

(٣) د. صلاح الدين فوزى القانون الدستورى ، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

فرصة مناسبة لكي يحيوا حياة منتجة وخلاقة طبقا لما تملية عليهم احتياجاتهم واهتماماتهم، وما لم تستطع التنمية البشرية أن توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها سوف يكون مآل القدرات البشرية هو الإحباط وما لذلك من أثار سلبية علي المجتمع ككل . كما أن تنمية الشباب لا تشمل تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والكفاءة فقط ، ولكن تضم أيضا نطاقا أوسع يضم العناصر الاجتماعية والنفسية والثقافية والتي تمكن الفرد من أن يعيش حياة تحقق له مزيد من الرخاء الاجتماعي وكل ذلك فى النهاية يقلل من أساليب الهجرة غير الشرعية .

وتشكل الأوضاع الأمنية عاملاً أساسياً فى الهجرة وقد تميزت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تنامي حركة المهاجرين كأفراد أو جماعات جراء الحروب والصراعات والثورات وما نتج عنها من انتهاك لحقوق الإنسان انعدام الأمن والاستقرار، وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرق الأوسط فى الآونة الأخيرة، من اضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان العربية (العراق – سوريا – ليبيا – اليمن) كلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة للاجئين[١].

ونتيجة لعدم استقرار الأوضاع الأمنية فى الشرق الأوسط إزداد عدد المهاجرين واللاجئين باطراد على مدى السنوات الـ ٢٥ عاماً الماضية ولقد أدت الأزمات والنزاعات فى بلدان عربية مختلفة مثل الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن إلى زيادة كبيرة فى النزوح، وكانت المنطقة العربية المساهم الأكبر فى مستويات النزوح القياسية عالمياً حسب الجدول رقم (٥)

(١) مساعد عبد العاطي شيتوي، التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم إلى ندوة الهجرة غير الشرعية – الأبعاد الأمنية والانسانية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص٧.

جدول رقم (٥) مجموع اللاجئين من المنطقة العربية حسب بلدان المنشأ، ٢٠١٣ – ٢٠١٦

بلدان المنشأ	منتصف ٢٠١٣	منتصف ٢٠١٤	منتصف ٢٠١٥	منتصف ٢٠١٦
الأردن	١,٥٨٨	١,٦٣٣	١,٧٦٧	١,٩٠٣
الإمارات العربية المتحدة	٧٤	٨٨	٩٣	١٠٦
البحرين	٢٤٩	٢٨٥	٣٧٣	٤٢٤
تونس	١,٢٥٠	١,٣٦٨	١,٤٨٤	١,٦٢٥
الجزائر	٣,٧٥٢	٣,٦٩١	٣,٥٤١	٣,٦٢٢
جزر القمر	٤٧٣	٥٢٨	٥٦٢	٥٧١
الجمهورية العربية السورية	١,٨٨٨,٨٢٣	٣,٠٢٨,٤٦٥	٤,١٩٤,٥٥٤	٥,٣٠٣,٦١٣
جيبوتي	٦٤١	٨٠٩	٩٢١	١,١١٣
السودان	٦٣٢,٠١٤	٦٧٠,٣٣٢	٦٤٠,٩١٩	٦٣٨,٩٨٦
الصومال	١,١٣٠,٩٣٩	١,٠٨٠,٧٨٨	١,١٠٥,٦١٨	١,٠٩٧,٧٥٧
العراق	٤٠٩,١٨١	٤٢٦,١١٤	٣٧٧,٧٤٧	٢٧٩,٩٥٥
عُمان	٢٤	٢٦	٣١	٤١
فلسطين	٩٦,٨٠١	٩٦,٦٥٨	٩٧,٢٤١	٩٨,٧٦٧
قطر	١٥	١٧	٢١	٢١
الكويت	٩٣٥	٩٩٠	٩٧٨	٩٣٢
لبنان	٣,٦٥٢	٤,٢٣٨	٤,٣٢٩	٤,٤٨٧
ليبيا	٣,٠٨٩	٣,٣٥٣	٤,٣١٧	٦,٩٩٩
مصر	٩,٤٥٦	١٣,٠٥٠	١٦,١٠٥	١٨,٦٧٢
المغرب	١,٠٩٣	١,٣٤٥	١,٥٥٩	٢,٠٣٣
المملكة العربية السعودية	٤٣٩	٦٠٠	٦٢٩	٧٥٢
موريتانيا	٣٤,٢٨٤	٣٤,٣٤٠	٣٤,١٢١	٣٦,٤٩٢
اليمن	٢,٢٢٨	٢,٥١٤	٥,٨٣٢	١٥,٦٥٧

المصدر: GLOBAL REPORT 2016, Global Focus – UNHCR, Retrieved 12/6/2019, Edited by:https://www.Unhcr.org/ the-global-report.html.

كما بقي معظم اللاجئين من البلدان العربية فى المنطقة، إلا أن أعداداً كبيرة منهم غادرت إلى أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية ومن الجدير بالذكر أن ألمانيا هي الوجهة الأولى لطالبي اللجوء من المنطقة العربية[١].

وفي نهاية عام ٢٠١٦ كان ربع النازحين بسبب النزاع فى العالم فى مجموعة بلدان المشرق العربي، إذ بلغ عددهم ٩,٦ مليون نازح داخلي معظم فى الجمهورية العربية السورية والعراق فى سوريا وحدها بلغ عدد النازحين داخلياً ما يزيد عن ٦,٣ مليون أما فى العراق فقد نزح أكثر من ١,٦ مليون شخص جديد بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أما فى اليمن وفي منتصف عام ٢٠١٦ نزح داخلياً أكثر من مليوني شخص، أما السودان وهو تاريخياً بلد ترتفع فيه مستويات النزوح الداخلي فيستضيف أكبر عدد من النازحين داخلياً حيث بلغ عددهم ٣,٢ مليون شخص نهاية ٢٠١٦ وفي الصومال لا يزال أكثر من ١,١ مليون شخص نازحين داخلياً لأسباب تتعلق بالنزاع وفي ليبيا ونتيجة لتجدد النزاع وعدم الاستواء وقدر عدد النازحين داخلياً فى ليبيا بنحو ٣٠٤,٠٠٠ شخص حسب الجدول رقم (٦)[٢]

جدول رقم (٦) يوضح الأشخاص النازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف فى المنطقة العربية (العدد فى نهاية العام)، ٢٠١٢ – ٢٠١٦

البلد	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الجمهورية العربية السورية	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠	٦,٣٢٥,٩٧٨
السودان	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٢٦,٧٠٠	٣,١٢٠,٠٠٠	٣,٢٦٤,٢٨٦	٣,٣٢٠,٠٠٠
الصومال	١,٣٥٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	١,١٠٦,٧٥١	١,٢٢٣,٠٠٠	١,١٠٦,٧٥١
العراق	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	٣,٢٧٦,٠٠٠	٣,٣٩٠,٣١٠	٣,٠٣٤,٦١٤
فلسطين	١٤٤,٥٠٠	١٤٦,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠	٢٢١,٤٢٥	١٩٣,٢٧٧
ليبيا	٥٠,٠٠٠	٥٩,٤٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٣٠٣,٦٠٨
اليمن	٣٥٨,٠٠٠	٣٠٧,٠٠٠	٣٣٤,٠٩٠	٢,٥٠٩,٠٦٨	١,٩٧٣,٩٩٤

المصدر:

Global Report on Internal Displacement(GRID 2016), Internal DisPlacement Monitoring Centre, Retrieved12/6/2019, Edited by:

https://reliefweb.int/report/world/2016 -global - internal- displacemebt-grid-2016.

(١) تقرير الأسكوا ، الأمم المتحدة، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٧ بعنوان: «الهجرة فى المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠»، على الموقع الالكتروني:- https://www.Unescwa.org/sites/www.Une Scwa.org

(2) Global Report on Internal Displacement(GRID 2016), Internal DisPlacement Monitoring Centre, Retrieved12/6/2019, Edited by:
https://reliefweb.int/report/world/2016 -global - internal- displacemebt-grid-2016.

يلاحظ على الجدول السابق أن هجرة السكان فى المناطق التي أشعلتها الحروب والنزاعات أثرت على التنمية الاقتصادية حيث عانت هذه البلدان من انخفاض حاد فى جوانب التنمية البشرية وتراجع كبير فى أعداد الكفاءات العلمية فى مجالات الطب والهندسة، وتعد تلك الهجرة تعطيل للحياة الاقتصادية بشكل كامل حيث تتحول النشاطات الاقتصادية والأيدي العاملة فى المنطقة من قطاعات منتجة إلى مستهلكة بفعل توقف النشاط الاقتصادي فضلاً عن الأضرار بالمشاريع الاقتصادية والثروات المتروكة فى ذلك المكان بفعل الهجرة مع احتمالية النهب والسلب للممتلكات والمشاريع والمصانع هذا بالإضافة إلى الأضرار بالثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية فى المناطق المنكوبة إلى التلف والموت لاسيما مشاريع تربية الابقار والدواجن والأسماك بسبب الترك وهو ما يؤثر سلبياً على مشاريع التنمية الاقتصادية فى تلك الدول.

كما أنه من أخطر تداعيات التدهور الأمني فى منطقة الشرق الأوسط ازدياد معدلات الفقر بسبب تداعي الأوضاع المعيشية وتعطل الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي مما يؤدي بلا أدنى شك إلى تراجع معدلات التنمية الاقتصادية فى الدول العربية التي تشهد اضطرابات وحروب وعدم استقرار للأوضاع السياسية.

وقد أصدر البند الدولي تقريره عام ٢٠١٨ والذي يضم التقديرات العالمية والاقليمية لأوضاع الفقر فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي ارتفع فيها معدل الفقر المدقع بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥ (الشكل رقم ٥) إذا ارتفع هذا المعدل من ٢,٧٪ عام ٢٠١١ إلى ٥٪ فى عام ٢٠١٥ مما أدى إلى مضاعفة عدد الفقراء المدقعين ليصل إلى ١٨,٦ مليون يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار فى اليوم (الشكل رقم ٦) ولا غرابة فى أن الصراع فى سوريا واليمن كان المحرك الرئيس وراء ارتفاع معدلات الفقر المدقع بالمنطقة، وقد ارتفع معدل الفقر المدقع فى سوريا من صفر إلى أكثر من ٢٠٪ فى حين زادت فى اليمن بأكثر من الضعف لتصل إلى ٤١٪ عام ٢٠١٥[1].

(1) World Bank 2018. "Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle. Washington, DC: World Bank Retrieved 13/6/2019, Edited by: https://open Knowledge. World bank. Org/handle/10986/30418 License: CC By 3.0 IGO".

كما البطالة هي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية والسياسية فى معظم الدول العربية باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما كان له الأثر الأكبر فى مسيرة التنمية الاقتصادية.

والواقع أنه توجد عدة أسباب تساهم فى تفاقم مشكلة البطالة فى فى معظم الدول العربية ، وهي بمعدلات تتفاوت من بلد إلى آخر بحسب خصوصية وطبيعة اقتصاد البلد ومن هذه الأسباب[1] :-

أسباب اقتصادية وسياسية: وتتمثل الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى مشكلة البطالة فى الوطن العربي فى:

أ- هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية ومحدودية دور القطاع الخاص.

تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي فى معظم الدول العربية وفشل سياستها الاقتصادية فى توفير وظائف

ج- فشل خطط التنمية الاقتصادية فى البلدان العربية وبرامج التخطيط الاقتصادي والذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية وهروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج.

د- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي وعدم تطابق برامج التعليم مع حاجات السوق و معاناة بعض الدول العربية من الآثار المباشرة وغير المباشرة للحروب والصراع السياسى.

أسباب اجتماعية ومن أهمها:

ارتفاع معدلات النمو السكاني وعجز السياسات فى إدخالهم فى عملية الانتاج

عدم تناسب التعليم مع سوق العمل

سيادة بعض القيم والعادات الاجتماعية التي تزيد من ظاهرة البطالة: فعلى سبيل المثال تفضل بعض المجتمعات الغنية أن يكون أبناؤهم عاطلين عن العمل بدلاً من أن يعملوا بأيديهم بالإضافة إلى النظرة المتعصبة لعمل المرأة حيث تمثل مورداً بشرياً غير مستفاد منه.

(١) مقال بعنوان « البطالة فى الوطن العربي »، موقع اتحاد المصارف العربية، على الموقع الالكتروني:
www.Uabonline .org/ar/research/enconomic/15751604157.

ويشكل معدل البطالة الاجمالي فى الدول العربية البالغ نحو ١٠٪ فى المائة عام ٢٠١٨ وفق تقديرات البنك الدولي وهو ما يمثل تقريباً نحو ضعف المتوسط العالمي البالغ ٥,٤ فى المائة[١].

ويشير تتبع تطور معدل البطالة فى المنطقة العربية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٠) إلى تباين اتجاهات تطور معدل البطالة ما بين الفترتين (٢٠٠٨ – ٢٠٠٠) و (٢٠٠٩ – ٢٠١٨)، حيث اتجه معدل البطالة خلال الفترة الأولى نحو الانخفاض بشكل تدريجي، بما يعكس مجموعة العوامل المحفزة لخلق فرص العمل من أهمها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ما يفوق معدل النمو فى قوة العمل (٥,٤ فى المائة لمعدل النمو مقابل ٢,٤ فى المائة لمعدل نمو القوى العاملة)[٢].

ولقد تبنت عدد من الدول العربية لسياسات اقتصادية منضبطة وبرامج للإصلاح الاقتصادي ساعدت على حفز النمو والتشغيل، علاوة عن التأثير الايجابي للبنية الاقتصادية الدولية المواتية بناءً عليه شهدت هذه الفترة تزايداً تدريجياً لمعدلات التشغيل، بما مكن من خفض معدلات البطالة من ١٢٪ فى المائة فى عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٩٪ فى المائة فى عام ٢٠٠٨.

فى المقابل اتسمت الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٨) بانخفاض معدل النمو الاقتصادي مقارنة بمعدل نمو القوة العاملة (٢,٦٪ فى المائة لمعدل النمو مقابل ٣,٣٪ فى المائة لمعدل نمو القوى العاملة)، بينما أضعفت التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلدان العربية على الصعيدين الاقليمي والعالمي خلال تلك الفترة من قدرتها على زيادة معدلات التشغيل مقارنة بالزيادات المتوالية فى أعداد المتدفقين إلى سوق العمل سنوياً[٣] وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الدول العربية بحاجة إلى توفير ٦٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٠ للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها الحالية[٤].

(1) World Development Report, "The Changing Nature Of Work", Retrieved 14/6/2019, Edited by:
http://documents.worldbank.org/curated/en/pdf/2019-WDR-Report-PC.

(٢) صندوق النقد العربي ٢٠١٩، «تقرير آفاق الاقتصاد العربي إبريل ٢٠١٩»، على الموقع الالكتروني:-٢٠٪ إبريل. https://www.amf.org.ae/.../٢٠٢٠/y%.

(٣) صندوق النقد العربي (٢٠١٩)، مرجع سابق.

(4) UNDP (2016), "Arab Human Development Report" (AITDR) Reterieved 14/6/2019, Edited by:
www.arabstates.undp.org/.../report/AHDR%20Reports.

المبحث الثاني

الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى بعض الدول العربية الافريقية

سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : الأثار الإقتصادية لإستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى مصر.

المطلب الثانى : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى تونس .

المطلب الثالث : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى المملكة المغربية.

المطلب الرابع : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى ليبيا.

المطلب الخامس : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى السودان .

المطلب السادس : الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الصومال.

المطلب الأول

الآثار الإقتصادية لإستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى مصر

بسبب الاستقرار الأمنى والسياسي فى مصر خلال السنوات من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠ زاد معدل تدفق الاستثمار الأجنبى وبالتبعية أثر على معدل النمو الاقتصادي بالزيادة ، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي من ٣,٢٪ فى يونيو ٢٠٠٢ إلى ٧,٢٪ فى يونيو ٢٠٠٨، ثم انخفض على اثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ليسجل ٤,٧٪ فى يونيو ٢٠٠٩، غير أنه عاود الارتفاع مرة أخرى ليسجل ٥,١٪ فى يونيو ٢٠١٠[١] ، ومن ناحية أخرى وبسبب عدم الاستقرار الأمنى والسياسي انخفض معدل تدفق الاستثمار الأجنبى وبالتبعية أثر على معدل تراجع حجم الإيرادات العامة خلال العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ لتسجل الإيرادات العامة انخفاضاً قدره (- ١,١٪) [٢] ، كما ارتفع حجم الدين العام المحلي فى مصر من ٨٨٨,٧ مليار جنيه وبما يعادل ٧٣,٧٪ من

(١) غـــزال العـوسى ، أثـر الأوضـاع السياسية والأمنية ،على أداء الاقتصاد القومي» ، مرجع سابق ، ص٦.
(٢) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

الناتج المحلي الإجمالي فى يونيو ٢٠١٠ إلى ١٤٦٠,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٨٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى مارس ٢٠١٣. كما ارتفع حجم الدين العام الخارجي من ٣٣,٧ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٣,٢ مليار دولار وبما يمثل ١٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى يونيو ٢٠١٣ ، وكل ذلك أثر على أداء ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣ بشكل ملحوظ، فقد انتقل ميزان المدفوعات الكلي من تحقيق فائض كلي بلغ ٣,٣٦ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٠ إلى عجز بلغ (- ٩,٨ مليار دولار) فى يونيو ٢٠١١، ثم عجز قدره (-١١,٣ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٢) كما يتضح من الإحصاءات الرسمية زيادة حجم الدين العام المحلي فى مصر من ٨٨٨,٧ مليار جنيه وبما نسبته ٧٣,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى يونيو ٢٠١٠، ليبلغ ١٠٤٤,٩ مليار جنيه بنسبة ٧٦,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى يونيو ٢٠١١، وبسبب الاستقرار الأمنى والسياسي مرة أخرى فى عام ٢٠١٣ تحقق فائضا فى ميزان المدفوعات المصرى بمعدل ٢٣٧ مليون دولار[١].

ونتيجة لعدم الاستقرار الأمنى والسياسي فى فترات ثورات الربيع العربي، انخفض معدل الاستثمار فى مصر بسبب صعوبة التنبؤ الاقتصادي لدى المستثمرين الأجانب لضخ أموالهم والإستثمار فى الأنشطة المختلفة ، مما ترتب عليه هروب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تراجعاً حاداً فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة[٢]. ولقد بلغت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى مصر خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمقدار٤,٣٦٨ مليون دولار بنسبة ١,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفعت اهميتها النسبية فى السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ لتصل إلى ١٧,٦٢٨ مليون دولار وقد هبطت قيمتها مرة أخرى لتصل فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٤,٧٠٠ مليون دولار بنسبة ٢,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، ثم ارتفع حجم اجمالي المشاريع الاستثمارية فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بمقدار٤٠,٩١٤ مليون دولار وسجلت هبوطا أخر محدود فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ لتصل إلى ٣٧,٦٦٦ مليون دولار[٣].

وبسبب الاستقرار الأمنى والسياسي فى مصر خلال السنوات من ٢٠١٣ حتى٢٠٢٠ زاد معدل تدفق الاستثمار الأجنبى وبالتبعية أثر على معدل النمو الاقتصادي بالزيادة حيث بلغ نمو الناتج المحلى لإجمالى بنسبة ٥,٣٪ فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

(٢) نسيم أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر فى دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢١) العدد الأول، يناير ٢٠١٢، ص: ٤٢٨.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نشرة ضمان الإستثمار العدد ٢ السنة ٢٠١٨.

ولكنه لم يصل إلى الرقم المستهدف قبل أزمة كوفيد -١٩ والبالغ ٥,٨٪ وذلك بسبب مع حدوث ركود فى بعض الأنشطة الإقتصادية خاصة فى قطاعات السياحة والصناعة وذلك بفعل إجراءات الإغلاق ولكن فى المقابل حافظت بعض القطاعات الأخرى على معدلات نمو إيجابية رغم أزمة جائحة كورونا مثل النقل والتخزين والأنشطة العقارية والزراعية كما إرتفعت معدلات البطالة إلى ٩,٦٪ وهو أعلى معدل لها منذ عامين تقريبا وكان ذلك بسبب التعطل عن العمل أو التوقف أو إنخفاض ساعات العمل ولكن عندما بدأت الدولة بتخفيف إجراءات الإغلاق أثر ذلك على معدلات البطالة بالإنخفاض مرة أخرى .

إلا أن الإقتصاد المصرى صمد وحافظ على معدلاته من الإستثمار حيث إرتفعت الإستثمارات الحكومية بنسبة ٢٦٪ على أساس سنوى فى العام المالى ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ حيث إرتفع حجم الإستثمارات الحكومية المنفذة فى قطاعات التعليم والصحة والنقل والإسكان والإتصالات والصناعة والرى بنسبة ٢٦٪ فى العام المالى الماضى ومن المستهدف زيادتها إلى ٥٥٪ فى العام المالى الحالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وقد أعلنت الحكومة عن إستراتيجية بإستثمارات ١٣٤ مليار جنيه لإنشاء محطات تحلية مياة بقدرة إجمالية تبلغ ٦,٤ مليون متر مكعب من مياة الشرب يوميا بحلول عام ٢٠٥٠ (١).

وقد حققت قناة السويس إيرادات بلغت ٥ مليارات و٣٧٢ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ وبلغت قيمة الإيرادات ٤ مليارو٩٠٠مليون دولار خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ وحققت ٥ مليار و٦٠٠ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ وبدأت فى الإرتفاع فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ لتصل إلى ٥ مليار و٧٥٠ مليون دولار بسبب رؤية سياسية ناجحة لتحقق إيرادات كبيرة ضمن مصادر الإيرادات العامة ثم إنخفضت الإيرادات مرة أخرى خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ لتصل إلى ٥ مليار و٧٢٠ مليون دولار وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا على حركة التجارة الدولية وقد إرتفعت إيرادات قناة السويس مدار خمس سنوات منذ العام المالى ٢٠١٦ /٢٠١٧ حتى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ لتصل إلى ٣٢مليار و٤٤٢ مليون دولار حيث تعد قناة السويس هى أقصر طرق الشحن لأوروبا وآسيا وأحد مصادر العملة الأجنبية فى مصر (٢) .

اما بالنسبة لحجم الاستثمار فى القطاعات المختلفة خلال السنوات المالية ٢٠١٣/٢٠١٧ ففى قمة الهرم الاستثماري يأتى قطاع قطاع النفط والفحم والغاز

(١) تصريحات وزيرة التخطيط المصرية الأحد ٦ سبتمبر ٢٠٢٠ .
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر أغسطس ٢٠٢٠ .

الطبيعى حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٥١,٠٦٧ مليون دولار، يأتى فى المرتبة الثانية قطاع العقارات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٥٣٢ ٣٧مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثالثة قطاع الطاقة البديلة أو المتجددة حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٨,٥٩٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الرابعة قطاع المواد الكيميائية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٦٢٧ ٥ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الخامسة قطاع الغذاء والتبغ حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٣,٣٥٤ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السادسة قطاع خدمات الأعمال حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١,٢٩٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السابعة قطاع وسائل النقل حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١,١٧٥ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثامنة قطاع الإتصالات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٩٣٣ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة التاسعة قطاع المنسوجات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٩٠٠ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الأخيرة وفى قاعدة الهرم قطاع البلاستيك حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٤٧٧ مليون دولار[1].

نخلص مما سبق أنه تعتبر مصر من أقل الدول تأثرا بجائحة كوروناوذلك بسبب القيادة السياسية الحكيمة والإستقرار السياسى والأمنى واستكمال الإستحقاقات الدستورية بوجود جميع سلطات الدولة.

و إلى أن تحقيق الأمن والاستقرار السياسي فى مصر يعدّ أحد أهم سبل مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ولا سيما التحديات الأمنية الداخلية والخارجية.

حيث أن الاستقرار الأمني والسياسي يعد أحد أهم المقومات الرئيسية للتنمية الاقتصادية فبدون الأمن لا توجد تنمية فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها.

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،نشرة ضمان الإستثمار العدد ٢ السنة ٢٠١٨.

المطلب الثانى

الآثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى تونس

نتج عن الأوضاع السياسية والأمنية التي أعقبت الثورة التونسية التي اندلعت فى ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ أثارا سلبية على معدلات النمو الاقتصادى حيث تراجعت من ٣,١٪ فى عام ٢٠١٠ لتسجل معدل سالب بلغ (- ١,٩٪) خلال العام ٢٠١١ كما أثرت الأحداث السياسية والأمنية على ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠١١[١]، والذي شهد تراجع أداء ميزان المدفوعات التونسي ليسجل عجزاً كلياً قدره (- ٢,٤ مليار دينار) فى عام ٢٠١١ ، كما أنه بسبب نقص تدفق الاستثمارات إلى تونس تراجع معدل نمو الإيرادات العامة من ١٥,٩٪ (٢٠١٠ – ٢٠١١) إلى ١٢,٢٪ (٢٠١١ – ٢٠١٢) ، كما تراجع حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي من ١٣ مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٦ مليار دينار عام ٢٠١١، ولكن سرعان ما بدأ التحسن فى الاستثمار وبالتالى النمو الإقتصادى حتى وصل إلى ٤٪ خلال عام ٢٠١٣ ، والسبب فى ذلك هو الاستقرار السياسى والأمنى فى البلاد حيث تعافى الاستثمار تدريجيا وهو ما أنعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية، كما ارتفعت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٥٪ فى عام ٢٠١١ إلى ٢٢,١٪ عام ٢٠١٣ كما أنه بسبب زيادة الاستثمارات الأجنبية فى تونس أثرت على ميزان المدفوعات التونسي بالإيجاب فسجل فائضاً قدره ٢,١ مليار دينار خلال عام ٢٠١٢ ، كما ارتفع حجم الاحتياطي الأجنبي من ١٠,٦ مليار دينار إلى ١٢,٦ مليار دينار عام ٢٠١٢[٢].

ولقد بلغت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة فى تونس خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمقدار٤٤٦ مليون دولار بنسبة ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وتراجعت اهميتها النسبية الى اجمالي الناتج المحلى الإجمالى الي ٢,٢٪ فى السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ بمقدار٢,١١٧ مليون دولار وقد هبطت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمقدار٤٠٥ مليون دولار بنسبة ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، واستمر الاداء المتواضع حيث هبطت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة فى السنه المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بمقدار٣١١ مليون دولار وسجلت ارتفاع فى قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية لتصل إلى ٣١١ مليون دولار

(١) غـــزال العـوسى ، أثـر الأوضـاع السياسية والأمنية ،على أداء الاقتصاد القومي مرجع سابق، ص٧ .
(٢) البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.

خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ [١] .وبسبب جائحة كورونا بلغ إجمالى التبادل التجارى بين مصر وتونس خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٠ ما قيمته ٢٤٦,٢ مليون دولار مقارنة بقيمته ٤٠٣,٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩ وذلك بإنخفاض قيمته ٣٨,٩٨٪.حيث جاءت المنتجات البترولية علر رأس الصادرات المصرية إلى تونس حيث سجلت الصادرات البترولية خلال الفترة ذاتهاما قيمته ٧٠,٦مليون دولار مقارنة بقيمة ٢٠٦,٥مليون دولارعام ٢٠١٩ بنسبة إنخفاض قيمتها ٦٥,٨١٪ وحقق الميزان التجارى بين مصر وتونس خلال هذه الفترة يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٠ فائضا لصالح مصر بلغت قيمته ١٥٨,٢مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٩أى بنسبة إنخفاض بلغت ٤٨,٨٨٪ [٢] .

اما بالنسبة لحجم الاستثمار فى القطاعات المختلفة خلال السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٣ فضى قمة الهرم الاستثماري يأتى قطاع النفط والفحم والغاز الطبيعى حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٩٩٩ مليون دولار، يأتى فى المرتبة الثانية قطاع الغذاء والتبغ حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٦٢٤ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثالثة قطاع الطاقة البديلة أو المتجددة حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٦١٦ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الرابعة قطاع مكونات السيارات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٣١٢ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الخامسة قطاع الفنادق والسياحة حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٢٦٠ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السادسة قطاع الاتصالات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٢٢٣ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السابعة قطاع الآلات الصناعية والمعدات والأدوات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٩٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثامنة قطاع الخدمات المالية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٧٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة التاسعة قطاع خدمات الأعمال حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٦٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة العاشرة وفى قاعدة الهرم قطاع السيارات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٩٥ مليون دولار [٣] .

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،نشرة ضمان الإستثمار العدد ١٢السنة ٢٠١٨.
(٢) البنك المركزي التونسي، التقرر الاقتصادي السنوى، سنوات مختلفة.
(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،نشرة ضمان الإستثمار العدد ١٢السنة ٢٠١٨.

وبسبب الاستقرار الأمنى والسياسى تميزت السنوات من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠ زيادة فى معدلات الاستثمار وبالتالى استقرار فى وضع الدين العام فى تونس خلال السنوات من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين العام، مقارنة بالدين الداخلي، وهو ما يفسر زيادة معدلات الاستثمار فى تونس .

أما فى المرحلة الزمنية التي شهدت عدم الاستقرار الأمنى والسياسى نجد ارتفاع حجم الدين العام التونسي بشقية الداخلي والخارجي خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣ حيث ارتفع حجم الدين العام فى تونس من ٢٥,٦ مليار دينار وبما يمثل ٤٠,٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى ٢٠١٠ إلى حوالى ٣٦,٧ مليار دينار وبما يمثل ٤٦,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى عام ٢٠١٣ [١]، ومنذ السنوات ٢٠١٤ وما بعدها إستقر حجم الدين العام فى تونس بسبب الاستقرار الأمنى والسياسى .

وتجدر الاشارة إلى أن المسار الانتقالي فى تونس واجه على امتداد سنوات مرحلة تاريخية دقيقة كادت تعصف بجهد إقامة الدولة الديمقراطية الوليدة، وتقوض العمل التأسيسي لدولة ما بعد الثورة، فتزايد وتيرة العنف وغلاء المعيشة واحتدام الصراع على السلطة ، وعودة أعلام النظام القديم، وبروز نذر الثورة المضادة، وتراجع ترتيب تونس السيادي، كل ذلك أورث فى نفس المواطن احساساً بالخوف وشوقاً إلى الطمأنينة والاستقرار[٢].

وإن من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه تونس مكافحة الإرهاب ومواجهة شبكات التهريب عبر الحدود بسبب التهديدات الناجمة عن الوضع فى ليبيا وكذلك التوحش من عودة المقاتلين الإرهابيين التونسيين من سوريا وليبيا حيث تنفرد تونس بارتفاع عدد رعاياها الذين يقاتلون فى صفوف المنظمات المتطرفة فى سوريا والعراق حيث قدرت وزارة الداخلية العدد بنحو ٢٩٥٠ وسيمثل العائدون منهم خطراً مباشراً على أمن البلاد[٣].

(١) البنك المركزي التونسي، التقرر الاقتصادي السنوى، ٢٠١٢.

(٢) أنور الجمعاوي، « المشهد السياسي فى تونس: الدرب الطويل نحو التوافق »، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، العدد ٦، يناير ٢٠١٤، ص١ وما بعدها.

(٣) كوثر بلعجال، الحكامة الأمنية فى دول الربيع العربي – تونس نموذجاً ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقله، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العام الدراسي ٢٠١٥ – ٢٠١٦، ص ٢٩.

المطلب الثالث

الآثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى المملكة المغربية

إحتوت المملكة المغربية الاحتجاجات التي انطلقت فى ٢٠ فبراير ٢٠١١ وذلك عندما وجه الملك خطاباً إلى الشعب معلناً فيه تعديلات دستورية والاعتراف الضمني من وسائل الاعلام الرسمية بعدالة مطالب الشارع وبغض النظر عن سطحية هذه التعديلات، فإن هامش الحريات التي أملته ظروف الحراك فى كل المنطقة سرعان ما تقلص بعد أن انتهى الربيع إلى ما آلات سيئة فى عدد من الدول كسوريا، وليبيا، وسجل تصاعد عدد اعتقالات الناشطين السياسيين المعارضين بعد المصادقة على الدستور الجديد وفي الوقت نفسه نجح المغرب فى الترويج لمقولة «الاستثناء المغربي» التي تنطلق من كون المغرب مختلفاً عن البلدان التي عرفت انتفاضات شعبية، حيث تذهب هذه النظرية أبعد من ذلك حينما تقول إن التغيير الثوري جاء من الملك وليس من الشارع مقلله من أهمية الحراك الذي عرفه الشارع المغازي[١].

ومن جهة أخرى يعاني المغرب من تباين اجتماعي ومناطقي كبير، على خلفية انتشار الفقر الشديد فى العديد من المناطق أبرزها المناطق المعزولة فى الهوامش والجبال وأيضاً انتشار البطالة بنسب مرتفعة بين الشباب خاصة الحاملين لشهادات جامعية عليا، فضلاً عن تردي الوضع الصحي فى المملكة وتراجع جودة التعليم بعد أن حذرت العديد من التقارير المحلية والدولية من تنامي موجه الاحتجاجات الشعبية فى المغرب بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[٢].

ولقد بلغ حجم أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ومنها المملكة المغربية إلى نحو ٦٤٩,٦ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١١ ، حيث احتلت السعودية الترتيب الأول بقيمة وصلت ١٨٦,٨ مليار دولار وبنسبة بلغت ٢٩٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ، وجاءت الإمارات فى المرتبة الثانية بقيمة ٨٥,٤ مليار دولار وبنسبة ١٣٪ من الإجمالي ، ثم مصر فى المرتبة الثالثة بقيمة ٧٢,٦ مليار دولار وبنسبة بلغت ١١٪ من الإجمالي ، ثم المغرب فى المرتبة

(١) عماد استيتو، دليل مبسط للتعرف على السياسة فى المغرب ، موقع رصيف ٢٢، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦، على الموقع الالكتروني:- https:// ١٢٧٨/٢٢com/article. raseef

(٢) عائد عميرة، المغرب – احتقان اجتماعي فى تزايد وهذه أبرز الأسباب ، ن بوست ٢ أكتوبر ٢٠١٨، الموقع الالكتروني:- https:// ٢٥٠٠٦/www.noon post.com/content

الرابعة بقيمة ٤٦,٣ مليار دولار وبنسبة بلغت ٧٪ من الإجمالي ، ثم لبنان فى المرتبة الخامسة بقيمة ٤٠,٦ مليار دولار وبنسبة بلغت ٦٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية[١].

كما بلغت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى المملكة المغربية خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمقدار١,٢٠٣ مليون دولار بنسبة ٣,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفعت اهميتها النسبية فى السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ لتصل إلى ٢,٦٤٩ مليون دولار بنسبة ٣,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي ، واستمر معدل الاستثمار فى الارتفاع لتصل فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٥,٢٠٣ مليون دولار ، ثم انخفض حجم الاستثمار فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بمقدار٤,٣٥٧ مليون دولار، ثم سجلت معدلات الاستثمار ارتفاعا أخر فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ لتصل إلى ٦,٥٦٢ مليون دولار[٢].

اما بالنسبة لحجم الاستثمار فى القطاعات المختلفة خلال السنوات المالية ٢٠١٣/٢٠١٧ ففى قمة الهرم الاستثماري يأتى قطاع قطاع الطاقة البديلة أو المتجددة حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٤,٢٧٧ مليون دولار، يأتى فى المرتبة الثانية قطاع العقارات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٣,٩٨٦مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثالثة قطاع السيارات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٣,٥٦٤ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الرابعة قطاع مواد البناء حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١,٤٩٣ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الخامسة قطاع خدمات الأعمال حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١,٢٥٠ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السادسة قطاع التخزين حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١,٠٥٩ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السابعة قطاع مكونات السيارات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١,٠٣٢ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثامنة قطاع الفنادق والسياحة حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٧٩١ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة التاسعة قطاع المواد الكيميائية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٧٧٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة العاشرة قطاع وسائل النقل حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٦٧١ مليون دولار.

(١) تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٢ (الأونكتاد) بحوث ضمان .مشار إليه فى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ فى الاستثمار فى الدول العربية ٢٠١١ ، ص٩٩ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .نشرة ضمان الإستثمار العدد ١٢السنة ٢٠١٨.

المطلب الرابع

الآثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى ليبيا

تعرضت ليبيا منذ عام ٢٠١١ لمشكلة انعدام الأمن، والتى أثرت بالسلب على مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية ،كما شهدت ليبيابعد سقوط النظام حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة أخفاق الحكومات المقتالية فى تحقيق الاستقرار ونتيجة الصراعات السياسية المستمرة بين الميليشيات المسلحة[١].

ولقد نتج عن اختلال الأوضاع الأمنية والسياسية فى ليبيا فى فبراير ٢٠١١ وبسبب الاحتجاجات الشعبية إلى قيام المظاهرات فى جميع أنحاء ليبيا و نشوب الحرب الأهلية الليبية والتى أثرت بالسلب على الإقتصاد القومى حيث بلغت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى ليبيا خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمقدار١٣٥ مليون دولار بنسبة ٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفعت اهميتها النسبية فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى ١٧٩ مليون دولار بنسبة ١,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى [٢].

ويلاحظ أنه فى الفترة من الأعوام المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وما بعدها إلى الآن يكاد ينعدم حجم الاستثمارات بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التى تمر بها ليبيا .

اما بالنسبة لحجم الاستثمار فى القطاعات المختلفة خلال السنوات المالية ٢٠١٧/٢٠١٣ ففى قمة الهرم الاستثماري يأتى قطاع مواد البناء حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٦٠ مليون دولار، يأتى فى المرتبة الثانية قطاع وسائل النقل حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٤٦ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثالثة قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعى حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٢٢ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الرابعة قطاع الخدمات المالية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٢٢ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الخامسة قطاع الغذاء والتبغ حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السادسة قطاع خدمات الأعمال حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٤ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السابعة قطاع المنسوجات حيث بلغت

(١) «الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية ليبيا – الجزائر»، مركز المزماة للدراسات والبحوث، على الموقع الالكتروني:- الأوضاع – الاقتصادية والسياسية – والأمن https://allmezmaah.com/٢٠١٦/١٢/١٨

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نشرة ضمان الإستثمار العدد ١٢ السنة ٢٠١٨.

قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٢ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثامنة قطاع الفضاء والدفاع حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٨ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة التاسعة قطاع الاتصالات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٨ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة العاشرة قطاع خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٦ مليون دولار.

ورغم الجهود المتواترة لإيجاد حل سياسي لمشكلات ليبيا القائمة فقد ظلت هدأ مستباحاً لعدة مشروعات، أخطرها أن تصبح مركزاً بديلاً للتنظيمات الأرهابية أو تتفكك لتلبية الأطماع الاقليمية والدولية، أو تسقط فريسة للتنافسات الأوروبية وأبرزها التنافس الفرنسي الايطالي، فضلاً عن التنافسات القلبية والنزاعات المحلية.

وتراجعت الآمال بشأن انفراج الأوضاع السياسية والأمنية وتأثيراتها السلبية الكبيرة على وضعية حقوق الإنسان.

المطلب الخامس

الآثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى السودان

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية ومنها السودان انخفاضا ملحوظا بسبب تعرض السودان لعدم إستقرار سياسى والذى نتج عنه إحتجاجات قام بها الشعب السودانى يوم ١٩ ديسمبر من عام ٢٠١٨ فى بعض المدن السودانية بسبب غلاء المعيشة وتدهور حال البلد على كل المستويات، شهدت هذه الاحتجاجات السليمة رد فعل عنيف من قبل السلطات [١]، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية قد مثلت ما نسبته ٢,٨٪ من الإجمالي العالمي لتدفقات هذه الاستثمارات والبالغ ١,٥ تريليون دولار عام ٢٠١١م ، ٦,٣٪ من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية والبالغ ٦٨٤,٤ مليار دولار عام ٢٠١١ ، وأن حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ ٤,٥٪ خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ إلى ٥,٤٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٦,٤٪ عام ٢٠٠٩ قبل أن تتراجع إلى ٥,٢٪ عام ٢٠١٠م ثم إلى ٢,٨٪ عام ٢٠١١م .ومن الجدير بالذكر أن السبب الرئيسى فى هذا

(١) ،الاحتجاجات السودانية ٢٠١٨ - ٢٠١٩،، موقعه ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الموقع الالكتروني،- الاحتجاجات – السودانية – https://ar.wikipedia.org/wiki/19/2018

الإنخفاض هو الظروف السياسية والأمنية والثورات التى مرت بها الدول العربية [١] حيث تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى ٨ دول عربية هي لبنان ، موريتانيا ، سلطة عمان ، السعودية ، الصومال ، السودان ، سوريا ، تونس عام ٢٠١١م .

كما بلغت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى السودان خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمقدار ٦٦ مليون دولار بنسبة ٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفعت اهميتها النسبية فى السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ لتصل إلى ٦٨ مليون دولار، ثم ارتفع معدل الاستثمار فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١,٥٥٦ مليون دولار ، ثم انخفض حجم الاستثمار فى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بمقدار١٨ مليون دولار [٢] .

اما بالنسبة لحجم الاستثمار فى القطاعات المختلفة خلال السنوات المالية ٢٠١٣/٢٠١٧ فضى قمة الهرم الاستثماري يأتى قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعى حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٥٥٨ مليون دولار، يأتى فى المرتبة الثانية قطاع المنتجات الصيدلانية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٥٣١ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثالثة قطاع مواد البناء حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٦٠ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الرابعة قطاع الإتصالات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٥٨ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الخامسة قطاع الفنادق والسياحة حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٣٠ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السادسة قطاع الخدمات المالية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٦٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة السابعة قطاع الورق والطباعة حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٥٥ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثامنة قطاع وسائل النقل حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٣١ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة التاسعة قطاع الإلكترونيات الإستهلاكية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٢ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة العاشرة قطاع خدمات الأعمال حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٧ مليون دولار.

---

(١) تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) وبحوث ضمان مشار إليه فى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠١١ ، ص٩٧ .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،نشرة ضمان الإستثمار العدد ١٢السنة ٢٠١٨.

المطلب السادس

الآثار الإقتصادية للأوضاع السياسية والأمنية فى الصومال

بسبب عدم الإستقرار السياسى برزت مشكلة القرصنة فى الصومال وذلك إثر نشوب الحرب الأهلية[١] وقد ظهرت هذه المشكلة بداية الأمر فى الموانئ الساحلية للبلاد، أتت القرصنة كردة فعل من قبل الصيادين الصوماليين قاطني عدد من البلدان الساحلية مثل: إيل، كيسمايو، وهرارجير، على هجوم سفن الصيد الأجنبية على الثروة السمكية الموجودة بالمياه الاقليمية بعد انهيار الحكومة الأمر الذي حرم الصيادين من جزء كبير من مدخولهم[٢].

ومما لا شك أن جريمة القرصنة البحرية تعد من أكثر الجرائم إنتهاكا لقواعد القانون الدولي والتى تثير زعزعة الأمن فى البلاد وبالتبعية تؤثر سلبا على الإقتصاد القومى للبلاد والواقع ان تحديد تاريخ محدد لأعمال القرصنة البحرية امر بالغ الصعوبة ولكن يمكن القول أنه تعرضت السفن التى تبحر فى البحر المتوسط شمال افريقيا لهجمات القراصنة حيث كان القرصنة يستخدمون القوارب الصغيرة ذات الحركة الخفيفة لاعمال القرصنة - ويعيشون على سواحل صقلية ويهاجمون السفن التجارية المارة فى المياة البحرية و الموانئ ذات الدفاعات الخفيفة وذلك يرجع لتاريخ ١٣٥٠ قبل الميلاد فى عهد الملك (إخناتون) فرعون مصرفى ذلك الوقت ومع مرور الوقت زادت أعمال القراصنة على السفن مما أحدث نوعا من عدم الإستقرارفى التجارة الدولية فى البلاد الرومانية وكثرت أعمال القتل والسرقات والمجاعات حيث كانوا يستخدمون مسلحيين أثناء الليل للقيام بأعمال النهب والقتل وهذا ما حرك الامبراطورية الرومانية مما جعلها تفرض سلطانها لمحاربة هذا النوع من الإجرام .

ونتيجة لزيادة هجمات القراصنة وقوة شوكتهم فقد كانوا قواعد خاصة بهم واتخذوا من السواحل التركية قواعد لهم وذلك لتميزها بكثرة الانحرافات و النتوءات التى توفر لهم ملجأ أمن كما كانوا يستخدمونها لشن حملاتهم فى النهب و السلب على اوربا وشمال افريقيا وسوريا و اليونان وبعض الدول المجاورة وساعدهم على ذلك شدة ضعف الامبراطورية الرومانية فى ذلك الوقت بسبب كثرة الحروب بل وصل الامر

(1) Piracy of Cost Not Only Criminal, But Very Security Council Hears, All Africa.com,Retrieved 7-6-2019 Edited by:
https://all Africa.com/stories/2009/1/9/008.html
(2) Lehr,Peter and Lehmann, Henrick, Violenceat Sea: Piracyin the Age of Global Terrorism, P3.

الى ان بعض المدن كانت تدفع الجزية للقراصنة فى حالة هزيمتها منهم بل وصل الامر الى انضمام رجال اخرين الى القراصنة بسبب سوء الاحوال الاقتصادية فى البلاد[١].

كما أن المرتكبين لهذه النوعية من الجرائم يمثلون أخطر أفراد المجتمع[٢] ونتيجة لذلك فقد أعطت المادة ١٠٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، لكل دولة الحق، فى أعالي البحار أو فى أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة، أن تضبط أي سفينة أو طائرة قرصنة، أو أية سفينة أو طائرة أخذت بطريق القرصنة وكانت واقعة تحت سيطرة القراصنة، وأن تقبض على من فيها من الأشخاص وضبط ما فيها من الممتلكات. ولمحاكم الدولة التي قامت بعملية الضبط أن تقرر ما يفرض من العقوبات، كما أن لها أن تحدد الإجراء الذي يتخذ بشأن السفن أو الطائرات أو الممتلكات، مع مراعاة حقوق الغير من المتصرفين بحسن نية[٣].

ولقد تعرضت الصومال لعدم إستقرار أمني بعد عام ٢٠١٤ بسبب العمليات الإرهابية وكل ذلك أثر بالسلب على الإقتصاد القومى للبلاد فقد سجل إقتصاد الصومال معدل نمو إقتصادى يقدر بنحو ٢,٦٪ وذلك فى عام ٢٠١٤ ، وبلغت قيمة اجمالي المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الصومال خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمقدار٣٧٨ مليون دولار بنسبة ١٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي ، وانخفضت اهميتها النسبية فى السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ لتصل إلى ١٦٥ مليون دولار، بنسبة ١٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي ، ثم انخفض معدل الاستثمار فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٥٠ مليون دولار اما بالنسبة لحجم الاستثمار فى القطاعات المختلفة خلال السنوات المالية ٢٠١٣/٢٠١٧ ففى قمة الهرم الاستثماري يأتى قطاع الإتصالات حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٤٥٠ مليون دولار، يأتى فى المرتبة الثانية قطاع التخزين حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٩٧ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الثالثة قطاع خدمات الأعمال حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ٢١ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة الرابعة نواد البناء حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١٣ مليون دولار، ويأتى فى المرتبة

(١) محمد أحمد حبالة - القرصنة البحرية ودور الاجراءات والتشريعات الدولية فى الحد منها - رسالة ماجستير ٢٠٠٤ الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – كلية الدراسات العليا الإسكندرية ص ٨.

(2) Michael Davey: «A Pirate looks at the twenty - first century: the legal status of Somali Pirates in an age of Sovereign Seas and human rights», N.D.L.R., Vol. 85, N° 3, 2010, P. 1200.

(٣) نبيل شبيب االقرصنة البحرية على أمواج التاريخ عن عصر القرصان الجرىء إلى عصر القرصان الفقير مشار إليه فى صلاح محمد سليمة القرصنة البحرية ط الأولى عام ٢٠١٤ مكتبة القانون والإقتصاد ص ١٤وما بعدها.

الخامسة قطاع الخدمات المالية حيث بلغت قيمة الاستثمارات فى هذا القطاع ١١ مليون دولار[١].

وقد سجل إقتصاد الصومال معدل نمو إقتصادى يقدر بنحو ٨ ٢٪ وذلك فى عام ٢٠١٨ ، وفى عام ٢٠١٩ إرتفع معدل النمو الإقتصادى ليصل نحو ٩ ٢٪ ، وقدر صندوق النقد الدولى أنه من المتوقع أن يرتفع النمو الإقتصادى فى الصومال خلال عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٢,٣٪ [٢] .

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،نشرة ضمان الإستثمار العدد ٣ السنة ٢٠١٨.

(٢) تقرير صندوق النقد الدولى مشار إليه فى: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية ٢٠١٩ ، ص ٨٥ .

الخاتمة

تناولنا موضوع الانعكاسات الاقتصادية للاستقرار السياسى والامنى (دراسة فى الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٩) وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية وتم تقسيم خطة الرسالة الى فصلين تحدثنا فى الفصل الأول عن الأوضاع الأمنية والسياسية وعلاقتها بالاستقرار الاقتصادي وتم تقسيمه إلى مبحثين تحدثنا فى الأول منه عن مفهوم الأوضاع الأمنية أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للحديث عن العلاقة السببية بين الاوضاع الامنية والاستقرار الاقتصادي.

ثم انتقلنا الى الفصل الثانى وتحدثنا فيه عن الأثار الإقتصادية المترتبة على الأوضاع السياسية والأمنية على الدول العربية وتم تقسيمه الى :

المبحث الاول تحدثنا فيه عن الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية و الأمنية فى الدول العربية الافريقية وفى المبحث الثانى تناولنا الأثار الإقتصادية للأوضاع السياسية و الأمنية فى الدول العربية الافريقية.

وانتهينا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى :

أولا : النتائج

من خلال ما تم عرضه من دراسة لموضوع البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

يعتبر الفساد بكافة صوره من معوقات التنمية فى الوطن العربى ، ويرجع إنهيار إقتصاد بعض الدول إلى الفساد فإذا ما وجد هذا الأخير أثر ذلك بالسلب على إيرادات الدولة وبالتالى يؤثر على اقتصادها الوطنى بالسلب حيث يحدث عجز فى ميزان مدفوعاتها حيث لن يخاطر المستثمرون بأموالهم فى بيئة تتصف بعدم الاستقرار السياسى والأمنى بسبب الفساد.

تقلص دور الجمعيات التعاونية والأهلية والقطاع الخاص فى تمويل المشروعات التحتية والتنموية .

من أهم أسباب عدم الإستقرار السياسى والأمنى الإرهاب والأعمال الإرهابية ويعتبر الإرهاب من أخطر التى تهدد الأمن القومى للبلاد فأى عمل إرهابي له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وتتأثر به جميع قطاعات التنمية من السياحة والصناعة والتجارة وكافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية وكل ذلك يؤثر

بالسلب على معدل العمالة حيث تزداد نسب البطالة فى الدولة بالإضافة إلى عدم تدفق الرأسمال الأجنبي وعزوف الرأسمال الوطني على الاستثمار فى الداخل.

إنتشار جرائم غسل الأموال ين الدول العربية والتى تعوق عملية التنمية .

من أهم أسباب عدم الإستقرار السياسى والأمنى عدم الإهتمام بشبكات التواصل المختلفة بين الأفراد وعدم نقل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول العربية .

من أهم أسباب عدم الإستقرار السياسى والأمنى تدنى المستوى المعيشى للأفراد وغياب فكرة العدالة الإجتماعية.

من أهم أسباب عدم الإستقرار السياسى والأمنى تقلص دور رأس المال الوطنى وعدم مشاركته فى تحقيق التنمية المستدامة .

يشكل الاستقرار السياسي والأمني إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة على قرارالمستثمر ومن شواهد هذا الإستقرار وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار وتحديد حقوق والتزامات المستثمر ومحاربة الفساد بكافة صوره ، حيث لن يخاطر المستثمرون بأموالهم فى بيئة تتصف بعدم الاستقرار السياسى والأمنى .

من أهم أسباب عدم الإستقرار السياسى والأمنى عدم إهتمام السلطات المعنية بالشباب .

أيضا من أهم أسباب عدم الإستقرار السياسى والأمنى عدم توافر الرعاية الصحية والتعليم والتدريب ، وإتاحة شبكات الأمان للفئات الضعيفة من أفراد المجتمع.

ثانيا: التوصيات

وفى نهاية بحثنا ومن خلال ما تم عرضه من نتائج توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

العمل على تبنى الدول العربية إستراتيجية وطنية عربية لمكافحة الفساد من خلال هيئاتها وأجهزتها الرقابية على غرار الإستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة الفساد [1] والتى تنبنتها جمهورية مصر العربية فى عام ٢٠١٤ وهو ما جاء متزامنا مع

(١) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة الفساد تحت رعاية السيد / رئيس الجمهورية وتم إرسالها إلى كافة الجهات المشاركة بالتنفيذ ومنها وحدات الجهاز الإدارى للدولة(وزارات /محافظات /جامعات) بواقع ٨٤ جهة وتعيين منسقين بتلك الجهات وتكليفهم بتشكيل مجموعات عمل لوضع خطة فرعية تتفق مع الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والمتابعة مع اللجنة الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته أنظر: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢.

إحتفال العالم باليوم العالمى لمكافحة الفساد فى التاسع من شهر ديسمبر من كل عام و كانت هذه الإستراتيجة على مرحلتين الأولى فى الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨) والثانية من فى الفترة من (يناير ٢٠١٩ حتى نهاية ديسمبر٢٠٢٢) وذلك لتوعية أفراد المجتمع العربى بمخاطر الفساد الإقتصادية بين الدول العربية وتأثيره على الناتج المحلى العالمى وقد أشادت منظمة الأمم المتحدة بجهود مصر المبذولة فى مكافحة الفساد حيث أدرجت الإستراتيجية الوطنية كأحد أهم الممارسات الناجحة لمصر فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته .

مشاركة الجمعيات التعاونية والأهلية والقطاع الخاص فى تمويل المشروعات التحتية والتنمية المستدامة حيث أنه للجمعيات التعاونية والجمعيات الأهلية دور هام فى كل القطاعات كما حددها الدستورالمصرى لسنة ٢٠١٤ ، كما وصل عدد الجمعيات التعاونية فى مصر إلى ما يقترب من ١٨ألف جمعية تعاونية تعمل فى المجالات الزراعية والإستهلاكية والإسكان والثروة المائية والصناعات الحرفية تشمل أكثر من ١٢مليون أسرة، وللجمعيات التعاونية دور كبير فى تنمية الإقتصاد الإجتماعى وتشجيع الأفراد على المساهمة فى تنمية المجتمع عن طريق إستثمار رأس المال الوطنى والقضاء على إحتكار التجار للسلع وكل ذلك يخلق أثر إيجابى على ميزان المدفوعات المصرى .

العمل على تبنى الدول العربية إستراتيجية وطنية شاملة لحقوق الإنسان لحفظ الأمن والسلام والإستقرار الأمنى والإقتصادى ومحاربة أى عمل إرهابى فى البلاد والتعايش السلمى العربى المشترك وفتح فرص الإستثمار فى المنطقة العربية .

ربط قواعد البيانات القومية وبناء منظومة متكاملة لتبادل البيانات والمعلومات بين وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول العربية فى مجال مكافحة الإرهاب والأعمال الإرهابية.

تحسين العلاقات بين الدول العربية من خلال نقل الخبرات والتكنولوجيا بين الدول العربية وتحقيق الشراكة الإستراتيجية وتعزيز العلاقات بين الدول العربية فى مختلف الأنشطة وتحقيق التعاون الثقافى بينهما وتعزيز العلاقات العسكرية للإقامة التوازن بين الدول العربية .

الإرتقاء بمستوى الأفراد المعيشى وتحقيق العدالة الإجتماعية حيث تناول الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ فى الباب الثانى منه بعنوان المقومات الأساسية للمجتمع عندما تحدث عن المقومات الاقتصادية النص على أن « يهدف النظام الإقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر »[١] .

تفعيل دور رأس المال الوطنى فى تحقيق التنمية المستدامة خاصة ونحن نعيش فى ظل العولمة والتكنولوجيا المتطورة تتصارع الدول فى احتلال مكانة الصدارة بالنسبة لمنتجاتها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بجودة المنتج الوطنى وتشجيع المواطنين على شراء هذه المنتجات الوطنية وهنا يأتى دور الإعلام فى ترغيب الأفراد على شراء المنتج الوطنى وأثر ذلك فى إنخفاض الأسعار وتصدير الفائض عن الإكتفاء الذاتى وما ينتج عن ذلك من زيادة المتحصلات وبالتالى يتحقق فائض فى ميزان المدفوعات الوطنى وكل ذلك يساهم فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى .

تبادل الخبرات والزيارات بين الدول العربية والإتجاه نحو التحول الرقمى عن طريق تبنى الدول العربية لاستراتيجية عربية للاقتصاد الرقمى من خلال الإتفاقيات الدولية سواء فى مجال وضع تشريعات لمكافحة التهرب الضريبى والإزدواج الضريبى وغيرها من الجرائم الإقتصادية .

يجب على السلطات المعنية الإهتمام بالشباب والعمل على مشاركتهم فى العمل العام و إتخاذ إجراءات حمائية للحد من الهجرة غير الشرعية حيث أن الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤ إهتم بالشباب حيث ذكر فى الباب الثالث بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة النص على أن « تكفل الدولة رعاية الشباب والنشىء وتعمل على إكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة »[٢]

الاستثمار فى مجال التنمية البشرية من خلال توسيع نطاق القدرة على الحصول على خدمات جيده فى مجالي الرعاية الصحية والتعليم والتدريب ، وإتاحة شبكات

(١) أنظر : الباب الثانى من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان المقومات الأساسية للمجتمع ثانيا: المقومات الإقتصادية .
(٢) أنظر : الباب الثالث من الدستور المصرى عام ٢٠١٤ بعنوان الحقوق والحريات والواجبات العامة .

الأمان للفئات الضعيفة من أفراد المجتمع وبإعتبار أن الإعلام أحد مؤسسات الدولة فإنه يجب عليه أن يقوم بتوعية الأفراد بأهمية رأس المال الوطنى فى الحد من الهجرة غير الشرعية ودور جودة المنتجات الوطنية وأثرها على النمو الإقتصادى ولن يتأتى ذلك إلا من خلال قيام المنتج بتطبيق معايير الجودة العالمية للمنتجات الوطنية حتى يستطيع ان ينافس المنتجات الأجنبية وتصدير الفائض للخارج ، وهذا من شأنه أن يؤثر على ميزان المدفوعات بالإيجاب وهو ما يحدث فائضا فى ميزان المدفوعات.

ECONOMIC REFLECTIONS OF THE POLTICAL AND SECURITY STABILITY (A Study of the period 2013-2019) Applied Study on some Arab Countries

Dr. Ayman Ahmed Ali Abd Elghafar
Vice Dean of Educational and Students Affairs
Asst. Prof. Economy and Public Finance

Extract

This research discusses the economic reflections of the political and security stability (the period of 2013-2019) through an applied study on some Arab countries , whereas political and security situations after the revolutions in Arab countries have negatively affected the economic sectors, and the political and security instability affected all production sectors in different activities and services sectors whether in tourism, communication or other service sectors.

Key words:

Political and security stability

Production sectors

Services sectors

Effects of political stability

Effects of security stability